

Distr.  
GENERAL

E/CN.4/Sub.2/1997/9

30 June 1997

ARABIC

Original: SPANISH/ENGLISH

## المجلس الاقتصادي والاجتماعي



لجنة حقوق الإنسان

اللجنة الفرعية لمنع التمييز وحماية الأقليات

الدورة التاسعة والأربعون

البند ٤ من جدول الأعمال المؤقت

إعمال الحقوق الاقتصادية والاجتماعية والثقافية

العلاقة بين التمتع بحقوق الإنسان، وبالأخص الحقوق الاقتصادية

والاجتماعية والثقافية، وتوزيع الدخل

تقرير نهائي أعده المقرر الخاص السيد خوسيه بنغوا<sup>(١)</sup>

المحتويات

| الصفحة | الفقرات |                                                                                                                    |
|--------|---------|--------------------------------------------------------------------------------------------------------------------|
| ٤      | ١ - ٢٢  | مقدمة .....                                                                                                        |
| ٤      | ١ - ٤   | ألف- الغرض من التقرير .....                                                                                        |
| ٥      | ٥ - ٨   | باء - سياق الدراسة .....                                                                                           |
| ٦      | ٩ - ١٢  | جيم - ولاية اللجنة الفرعية .....                                                                                   |
| ٦      | ١٣ - ١٦ | دال - استعراض وجيز للتقارير السابقة المتعلقة بتوزيع الدخل وحقوق الإنسان .....                                      |
| ٨      | ١٧ - ٢٢ | هاء - تعاريف التقرير وآفاقه .....                                                                                  |
| ١٠     | ٢٣ - ٤٤ | أولاً - العولمة وتوزيع الدخل .....                                                                                 |
| ١٠     | ٢٤ - ٢٥ | ألف- "العولمة" في الأطراف والتركز في المراكز ..                                                                    |
| ١١     | ٢٦ - ٢٧ | باء - التركيز في المراكز الاقتصادية .....                                                                          |
| ١٢     | ٢٨ - ٣١ | جيم - العولمة وتغيير مواقع الإنتاج .....                                                                           |
| ١٣     | ٣٢ - ٣٤ | دال - العولمة: المخاطر والفرص في البلدان الواقعة في الأطراف .....                                                  |
| ١٤     | ٣٥ - ٣٧ | هاء - العولمة، و"تحقيق المرونة"، وتقلص سلطة الدولة .....                                                           |
| ١٥     | ٣٨ - ٤١ | واو - العولمة والهوية الثقافية .....                                                                               |
| ١٦     | ٤٢ - ٤٤ | زاي - العولمة "من الأعلى" والعولمة "من الأسفل" ..                                                                  |
| ١٧     | ٤٥ - ٦٤ | ثانياً - توزيع الدخل على المستويين الدولي والوطني .....                                                            |
| ١٧     | ٤٦ - ٤٨ | ألف- توزيع الدخل على المستوى الدولي .....                                                                          |
| ١٨     | ٤٩ - ٥٤ | باء - تقلص التعاون الدولي .....                                                                                    |
| ١٩     | ٥٥ - ٦١ | جيم - توزيع الدخل على المستوى الوطني .....                                                                         |
| ٢١     | ٦٢ - ٦٤ | دال - توزيع المعارف غير المنصف .....                                                                               |
| ٢٢     | ٦٥ - ٨٠ | ثالثاً - توزيع الدخل، والإقصاء، والفقر، والتمييز .....                                                             |
| ٢٢     | ٦٧ - ٦٨ | ألف- هل العالم الثالث ما زال موجوداً؟ .....                                                                        |
| ٢٣     | ٦٩ - ٧٠ | باء - توزيع الدخل وعمليات الانتقال الواسعة للسكان .....                                                            |
| ٢٣     | ٧١ - ٧٣ | جيم - توزيع الدخل، والأقليات، والشعوب الأصلية ..                                                                   |
| ٢٤     | ٧٤ - ٧٥ | دال - توزيع الدخل والتمييز بين الرجل والمرأة ...                                                                   |
| ٢٥     | ٧٦ - ٧٧ | هاء - دور الدول ومسؤوليتها تجاه الاستبعاد .....                                                                    |
| ٢٥     | ٧٨ - ٨٠ | واو - صمت الأبرياء: حقوق الفقراء والمستبعدين والحقوق الاقتصادية والاجتماعية والثقافية في عالم آخذ في العولمة ..... |

المحتويات (تابع)

| <u>الصفحة</u> | <u>الفقرات</u> |                                  |
|---------------|----------------|----------------------------------|
| ٢٦            | ٩٨ - ٨١        | رابعاً - النتائج والتوصيات ..... |
| ٢٦            | ٩١ - ٨١        | ألف- نتائج واقتراحات .....       |
| ٢٩            | ٩٨ - ٩٢        | باء - ايجاد محفل اجتماعي .....   |

المرفقات

|    |                                                                 |
|----|-----------------------------------------------------------------|
| ٤٤ | الجدول ١- التوزيع الدولي للنتاج المحلي الإجمالي بالخميسات ..... |
| ٤٥ | الجدول ٢- ترتيب البلدان حسب نوع توزيع الدخل فيها .....          |

## مقدمة

### ألف - الغرض من التقرير

١- إن التباين المتزايد في توزيع الثروة، والفقر، هما المشكلتان الاجتماعيتان الرئيسيتان اللتان تؤثران في التنمية الاقتصادية للعالم المعاصر في أواخر هذا القرن. ويوجد الاقتصاد العالمي في دورة توسعية جديدة، تُعرف عامةً بأنها موجة جديدة هدفها "عولمة الاقتصاد". وما برحت هذه العملية التوسعية آخذة في تحويل المجتمعات كافة، المتقدمة النمو منها والمتخلفة على السواء، تحويلاً سريعاً، وفي إعادة تنظيم أسواق اليد العاملة والسلع والخدمات، والتأثير في الاستهلاك الكبير النطاق وفي العادات والحياة اليومية لملايين الناس. وتتجه الأنشطة الإنتاجية إلى "النزوح" إلى أماكن أخرى نتيجة للسعي إلى بلوغ مستويات ربح أعلى. وتعمل الشركات على التحجيم<sup>(١)</sup>، ويتم استبدال الوظائف الجيدة النوعية بوظائف في قطاعات خدمات لا تؤمّن دخلاً كافياً ولا تحقق مرضاة مهنية للعاملين فيها. ويعتبر الكثيرون، في عملية العولمة هذه، أن ثمة تفاوتات جديدة ومتزايدة آخذة في الظهور داخل البلدان وبين بلدان العالم وأقاليمه. وهناك إدراك متزايد لهذه الظاهرة، إلا أن القدرة على التصدي لها أو على إيجاد سبل بديلة تؤدي إلى إعادة توجيه النزعات الآخذة في الظهور بشكل مطرد. ومن المفارقات أن نهاية القرن ستتصف بتوسيع نطاق السلع الموجودة تحت تصرف الاقتصاد، كما ستتصف بوجود درجة متزايدة من عدم الرضا عن أوجه استخدام هذه السلع.

٢- هل هناك معنى لحقوق الإنسان من المنظور الاقتصادي ومن زاوية توزيع الإيرادات والفقر؟ وهل يمكن لنظام حقوق الإنسان أن يؤثر تأثيراً صحيحاً بعالم الاقتصاد، أم أن هذين المجالين متميزان تمايزاً جذرياً؟ هذه التساؤلات تمثل محور المناقشات التي دارت طيلة هذه السنوات الثلاث التي انقضت منذ استحداث وظيفة المقرر الخاص المعني بدراسة العلاقة بين حقوق الإنسان وتوزيع الدخل، على المستويين الدولي والوطني على السواء.

٣- ويلاحظ في السنوات الأخيرة ظهور اهتمام متزايد لدى رجال الاقتصاد وقادة المجتمع والزعماء السياسيين بالسعي إلى تفهم ما تَحَلَّفُه التدابير الاقتصادية من آثار وما تسفر عنه من نتائج في الحياة الاجتماعية وفي السياسة، وبوجه خاص في الثقافة والإنسان وقيمه. وثمة إدراك متزايد أن الشكل الذي يتم فيه، في مجتمع ما أو بين مجتمعات شتى، تقسيم الثروة (والفقر) يؤثر تأثيراً أساسياً في القيم الإنسانية وفي التعايش الاجتماعي والحياة المشتركة بين الناس. إن توزيع الدخل تترتب عليه، في المقام الأول، آثار في الاقتصاد والنمو الاقتصادي، بيد أنه يَحَلَّفُ، في الوقت ذاته، وبدرجة أكبر، آثاراً معنوية واقتصادية وأخلاقية. وما برحت المجتمعات تتأثر تأثراً بالغاً من سوء توزيع الدخل، حيث تحدث انقسامات داخلها تتحول إلى بذور للعنف والكراهية والأحقاد<sup>(٢)</sup>. وما برحت الحياة الاجتماعية آخذة في التدهور على الرغم من الزيادة العالمية في الثروة. حيث يلاحظ الناس أن أوضاعهم المعيشية ما فتئت تتردى بدلاً من أن تتحسن.

٤- إن حقوق الإنسان، بوصفها مجموعة من القواعد القِيَمية، المقبولة قانونياً على الصعيد الدولي، لديها القدرة على بيان الحدود، التي يمكن قبولها أو عدم قبولها أخلاقياً، فيما يتعلق بتدابير السياسة الاقتصادية والعمل الاقتصادي. ويقع على نظام حقوق الإنسان الالتزام القانوني في مراقبة النظام الاقتصادي

وبيان أثره الأكبر أو الأصغر في تلبية احتياجات الإنسان وفي مراعاة حقوقه الأساسية بوصفه شخصاً مدنياً واقتصادياً واجتماعياً وسياسياً وثقافياً.

#### باء - سياق الدراسة

٥- إن حقوق الناس في التمتع بأوضاع اقتصادية عادلة تحفظ لهم كرامتهم هي حقوق تنص عليها جميع صكوك القانون الدولي، بدءاً بالإعلان العالمي لحقوق الإنسان. وعلى وجه الخصوص، فإن المواثيق والوثائق الدولية المعتمدة من قبل البلدان، سواء على الصعيد الدولي أو الإقليمي، تنص على هذه الحقوق بأحكام واضحة. وعليه، فقد تم التوصل إلى توافق في الآراء بشكل متزايد على أن سوء توزيع الدخل، وما يترتب على ذلك من آثار من حيث البؤس والفقر، يشكل انتهاكاً ذا طابع دائم لحقوق الإنسان.

٦- إن الإعلان العالمي لحقوق الإنسان قد كرّس المادة ٢٣ منه لجملة أمور، منها حق الإنسان في العمل، وفي شروط عمل عادلة ومرضية، والحق في أجر متساو على العمل المتساوي، وحقه في مكافأة عادلة ومرضية. وجدير بالإشارة أيضاً أن المؤتمر العام لمنظمة العمل الدولية قد اعتمد، في دورته الرابعة والثلاثين، الاتفاقية رقم ١٠٠ بشأن مساواة العمال والعمالات في الأجر عن عمل ذي قيمة متساوية. والعهد الدولي الخاص بالحقوق الاقتصادية والاجتماعية والثقافية، شأنه في ذلك شأن الإعلان العالمي، يتضمن أحكاماً عديدة فيما يتعلق بالتنمية الاقتصادية للشعوب والأفراد. فالمادة ٦ منه المتعلقة بالحق في العمل، والمادة ٧ المتعلقة بالحق في التمتع بشروط عمل عادلة ومرضية، والمادة ٨ المتعلقة بالحق في تكوين النقابات وفي الانضمام إليها، والمادة ٩ المتعلقة بالحق في الضمان الاجتماعي، وعلى وجه الخصوص، المادة ١١ المتعلقة بحق كل شخص في مستوى معيشي كاف، تتصل جميعها اتصالاً مباشراً بتوزيع الدخل. وأخيراً، ينص إعلان الحق في التنمية، في الفقرة ١ من المادة ٨ منه، على أنه ينبغي للدول أن تتخذ، على الصعيد الوطني، جميع التدابير اللازمة لإعمال الحق في التنمية ويجب أن تضمن، في جملة أمور، تكافؤ الفرص للجميع في إمكانية وصولهم إلى الموارد الأساسية والتعليم والخدمات الصحية والغذاء والإسكان والعمل والتوزيع العادل للدخل.

٧- إن الأنشطة المتصلة بالحقوق الاقتصادية والاجتماعية، وخاصة الحق في التوزيع العادل للدخل، لا يمكن النظر فيها على الصعيد الوطني حصراً. وتجدر الإشارة في هذا الصدد إلى المادة ٢٨ من الإعلان العالمي التي تنص على حق كل فرد في التمتع بنظام دولي يمكن أن تتحقق في ظلّه حقوق الإنسان للجميع تحقّقاً تاماً. وكذلك ينص إعلان الحق في التنمية، في المادة ٣ منه، على أن الدول تتحمل المسؤولية عن تهيئة الأوضاع الوطنية والدولية المؤاتية لإعمال الحق في التنمية، وأن من واجب الدول أن تتعاون بعضها مع بعض في تأمين التنمية وإزالة العقبات التي تعترض التنمية. وعلاوة على ذلك، ينص الإعلان، في المادة ٤ منه، على أن من واجب الدول أن تتخذ خطوات، فردياً وجماعياً لوضع سياسات إنمائية دولية بغية تيسير إعمال الحق في التنمية إعمالاً تاماً.

٨- ويتضمن هذا التقرير الختامي تحليلاً للبيانات الاقتصادية انطلاقاً من هذه المبادئ القانونية التي أقرها المجتمع الدولي تماماً وبدأ العمل بها على نحو تام. هذه المبادئ، التي أقرت في الوثائق الدولية، تشكل "الخلفية النظرية" لتحليل توزيع الدخل وحقوق الإنسان.

### جيم - ولاية اللجنة الفرعية

٩- بهذه الروح، فإن اللجنة الفرعية لمنع التمييز وحماية الأقليات، شعوراً منها ببالغ الانزعاج إزاء الهوة الآخذة في الاتساع بين الأغنياء والفقراء، قد اعتمدت القرار ٤٠/١٩٩٣ الذي عهدت فيه إلى السيد أ. إيدي بمهمة إعداد وثيقة تحضيرية عن العلاقة بين التمتع بحقوق الإنسان، وبصفة خاصة الحقوق الاقتصادية والاجتماعية والثقافية، وتوزيع الدخل، على الصعيدين الوطني والدولي. وأيدت لجنة حقوق الإنسان، بقرارها ٢٠/١٩٩٤، قرار اللجنة الفرعية. واستجابة لهذا الطلب، قدم السيد إيدي وثيقته (E/CN.4/Sub.2/1994/21) في الدورة السادسة والأربعين للجنة الفرعية المعقودة عام ١٩٩٤.

١٠- وأوضح السيد إيدي، في مستهل تقريره، أن عبارة "توزيع الدخل" تُستخدم في التقرير بمعنى محايد كمقياس لطريقة توزيع الدخل في مجتمع ما. ولاحظ السيد إيدي أن شدة سوء التوزيع الحالي للدخل تمنع الملايين من التمتع بالحقوق الاقتصادية والاجتماعية، وأن التفاوتات الصارخة في الدخل تمنع الوثام الوطني، وأضاف أن تقريره يركز بدلاً من ذلك على ما تحدّثه مختلف هياكل توزيع الدخل الدولية والوطنية من أثر في حقوق الإنسان. ولاحظ السيد إيدي في الجزء الأخير من تقريره أن:

"من المسلّم به عموماً، وما ورد مراراً في الدراسات والتقارير المقتبسة في هذه الوثيقة التمهيدية، أن الغاية المنشودة هي زيادة تكافؤ الفرص، وليس بالضرورة تكافؤ النتيجة. ومعنى تكافؤ الفرص إتاحة الفرص المتساوية أمام أفراد الجنس البشري، منذ المولد، لتوجيه مسار مستقبلهم واتخاذ التدابير اللازمة للقضاء على العواقب السلبية لما يلم بهم من محن عارضة كالأمراض الخطيرة، أو العجز، أو البطالة بسبب قصور هياكل القائمة ... (الفقرة ٩١)".

١١- وفي موضع آخر من الوثيقة، قدّم السيد إيدي استعراضاً لصكوك دولية منتقاة، والدراسات التي تتناول توزيع الدخل، وأعمال الفريق العامل المعني بالحق في التنمية، وتقارير للأمم المتحدة ذات صلة بالموضوع، وأنشطة المؤسسات المالية الدولية، والسياق وقت إعداد الوثيقة.

١٢- وقررت اللجنة الفرعية لمنع التمييز وحماية الأقليات، في قرارها ٤٠/١٩٩٤، الذي أيدته في وقت لاحق لجنة حقوق الإنسان بمقرها ١٠٥/١٩٩٥، تعيين السيد خوسيه بنغوا مقرراً خاصاً بشأن العلاقة بين التمتع بحقوق الإنسان، وبصفة خاصة الحقوق الاقتصادية والاجتماعية والثقافية، وتوزيع الدخل على الصعيدين الوطني والدولي. وطلبت إلى المقرر الخاص أن يأخذ في اعتباره، على وجه الخصوص، التقريرين السابقين بشأن الفقر المدقع والحق في التعليم والمسائل المتعلقة بالحق في التنمية. كما وافقت لجنة حقوق الإنسان، في مقرها ١٠٥/١٩٩٥، على الطلب الموجه إلى المقرر الخاص أن يقدم تقريراً أولياً إلى اللجنة الفرعية في دورتها السابعة والأربعين وتقريراً مرحلياً في دورتها الثامنة والأربعين وتقريراً نهائياً في دورتها التاسعة والأربعين. وعليه، يقدّم هذا التقرير عملاً بمقرر اللجنة ١٠٥/١٩٩٥.

### دال - استعراض وجيز للتقارير السابقة المتعلقة بتوزيع الدخل وحقوق الإنسان

١٣- شدد المقرر الخاص، في التقرير الأولي (E/CN.4/Sub.2/1995/14) إلى اللجنة الفرعية، على أن توزيع الدخل، على الصعيدين الدولي والوطني، هو المؤشر الرئيسي للتكامل الاجتماعي ولاستيفاء الشروط الدنيا

فيما يتعلق بالحقوق الاقتصادية والاجتماعية والثقافية، على النحو الذي يمكن بني الجنس البشري من المعيشة في المجتمع. وكان الغرض من هذا التقرير الأولي، المقدم في آب/أغسطس ١٩٩٥، تحليل العلاقة بين الحقوق الاقتصادية والاجتماعية والثقافية وتوزيع الدخل وتكافؤ الفرص. ودعا التقرير إلى ضرورة إعادة النظر في الحقوق الاقتصادية والاجتماعية والثقافية في عالم متزايد العولمة والترابط. وأكد أن زيادة التواصل بين المجتمعات من شأنه أن يفضي إلى زيادة تكامل "المعايير" والمستويات المقبولة والتي يمكن قبولها لإعمال حقوق الإنسان بوجه عام والحقوق الاقتصادية والاجتماعية والثقافية بوجه خاص. كما تضمن التقرير الأولي المبادئ التوجيهية للعمل مستقبلاً، وهي: (أ) تحليل مختلف أشكال التمييز الاقتصادي والسياسي والاجتماعي والثقافي؛ (ب) تحليل أسباب الهوة القائمة بين البلدان الغنية والبلدان الفقيرة من حيث توزيع الدخل؛ (ج) وضع مؤشرات تتيح تحليل توزيع الدخل على الصعيد الوطني بقدر أكبر من التفصيل؛ (د) العمل على تحديد أكثر الطرق فعالية لتعزيز الأنشطة المتعلقة بإعمال الحقوق الاقتصادية والاجتماعية والثقافية. وإضافة إلى هذه العناصر، أيّد المقرر الخاص طوعاً طلب اللجنة الفرعية إيلاء اهتمام خاص للمسائل المتصلة بالفقر المدقع والحق في التنمية والحق في التعليم.

١٤- وفي الدورة الثامنة والأربعين للجنة الفرعية المعقودة عام ١٩٩٦، عرض المقرر الخاص تقريراً مرحلياً (E/CN.4/Sub.2/1996/14) مقسماً إلى خمسة أجزاء. ففي مقدمة التقرير، ورد أن توزيع الدخل مؤشر مناسب على درجة المساواة أو عدم المساواة في مجتمع ما وعلى وجود الفرص أو غيابها ضمن قطاع من قطاعات السكان أو منطقة جغرافية معينة. كما أن توزيع الدخل هو بمثابة أداة لرفض مراعاة حقوق الإنسان. ويتضمن الجزء الأول من التقرير تحليلاً لمسائل توزيع الدخل على الصعيد الدولي وللتعاون الدولي والفجوة القائمة بين البلدان الغنية والبلدان الفقيرة. ويقدم الجزء الثاني عرضاً مفصلاً لمسألة توزيع الدخل على الصعيد الوطني ويتضمن بعض التحليل المقارن. أما الجزء الثالث، فيبحث في العلاقة بين التعليم والتمييز وتوزيع الدخل. وسعى التقرير الثاني المذكور، المقدم في آب/أغسطس ١٩٩٦، إلى طرح مفاهيم توزيع الدخل على المستوى العملي، بعرض البيانات ووضع مؤشر يتيح تفهم هذه الظاهرة بقدر أكبر من الدقة والتعقيد. وكان الغرض الرئيسي من التقرير وضع أنواع مختلفة من توزيع الدخل على نحو يناسب مختلف أنواع البلدان وأوضاعها الإنمائية، وتحديد الصلة، من الناحيتين النظرية والإحصائية، بين مسألتي التوزيع والفقر. وأقام التقرير الثاني نهجاً تجريبياً هاماً من أجل الشروع في التحليل الوارد في التقرير الثالث.

١٥- وتضمنت استنتاجات التقرير شرحاً موسعاً لمفهوم "تكافؤ الفرص" يتيح تفهم العلاقة بين ظاهرة التمييز وحقوق الإنسان تفهماً عملياً. وذكر المقرر الخاص في هذا الصدد ما يلي:

"... ويؤدي عدم تكافؤ الفرص إلى تمييز بائن وانتهاك لحقوق الأفراد. وتعتبر سلبية توزيع الدخل شكلاً من أشكال عدم تكافؤ الفرص سواء على الصعيد الدولي أو على الصعيد الوطني" (الفقرة ٣٤).

"... وينبغي أن توفر سياسة تكافؤ الفرص تدابير مناسبة وإضافية لضمان استفادة الجماعة أو القطاع المميز ضده من ظروف مماثلة لتلك التي تتاح لباقي السكان ... ويقع هذا الواجب على عاتق الدول، وهو مكرس في الصكوك الدولية" (الفقرة ٣٦).

"... وهناك حاجة، على صعيد التعاون الدولي، إلى تطبيق مفهوم "تكافؤ الفرص" بوضوح أكبر. فلقد كان التعاون الدولي في حالات عديدة يتسم بطابع أبوي، وكان يهدف إلى حل مشكل مؤقت صغير أو كبير دون معالجة أسبابه الأساسية..." (الفقرة ٣٨).

١٦- والغرض من هذا التقرير الثالث هو إيجاد صلة بين عملية عولمة الاقتصاد والمجتمعات، الجارية في أواخر القرن العشرين، من جهة، وما يرافق هذه العملية من ظواهر عدم الإنصاف في توزيع الثروة وزيادة حادة لظاهرة الفقر. والهدف النهائي للتقرير هو بيان التحديات التي تضعها عملية العولمة أمام نظام حقوق الإنسان، وخاصة على صعيد الحقوق الاقتصادية والاجتماعية والثقافية.

### هـ - تعاريف التقرير وآفاقه

١٧- هناك عدة طرق ووسائل لفهم توزيع الثروة في المجتمعات. وقد ظلت طريقة توزيع ملكية الأراضي، مثل ملكية الأرض الزراعية، تعتبر لفترة طويلة واحداً من المعايير الأساسية لفهم الإنصاف والإجحاف في مجتمع ما. إن توزيع الدخل في المجتمعات الزراعية أو التقليدية يجب أن يحلّل أساساً من خلال كيفية توزيع الملكية، وبالتالي من خلال الاستفادة من نظم الخدمات الشخصية<sup>(٤)</sup>. وكان يقال في المجتمعات الحديثة، وخصوصاً في أواخر القرن الماضي، إن "ملكية وسائل الإنتاج" تشكل الظاهرة الرئيسية التي تؤثر في جميع جوانب الحياة الاجتماعية وفي الثقافة. وليسوا بالقليلين اليوم من يرون أن أهم العوامل هو الكيفية التي توزع بها في المجتمع المنافع الثقافية والمعارف والمعلومات والشبكات غير الرسمية للعلاقات بين الأفراد. والواضح أن هذه المناقشات تغفل بشكل مطلق الإمكانات العملية لإجراء دراسة عن توزيع الدخل وحقوق الإنسان. ولذلك وُضع تعريف يساعد على إدراك المفهوم بطريقة أكثر حيادية وفعالية. فالمقصود بتوزيع الدخل على الصعيد الدولي الكيفية التي يجري بها توزيع إجمالي الناتج (مجموع الإنتاج المادي والخدمات والمبادلات) فيما بين بلدان المنطقة أو مجموعة مختارة من البلدان. أما توزيع الدخل على الصعيد الوطني في مجتمع ما فيتمثل في كيفية توزيع إجمالي الناتج الذي ينتجه الاقتصاد الوطني في عام فيما بين الأسر المعيشية التي هي جزء من هذا المجتمع والتي يتشكل منها. ولا يدخل في هذا التعريف العملي رأس المال المتراكم والممتلكات والمعرفة المكتسبة إلا بقدر تمثيلها لدخول فعلية للأسر أو الأسر المعيشية التي تشكل وحدة التحليل.

١٨- إن طريقة فهم توزيع الدخل على الصعيد الدولي تتمثل ببساطة في مقارنة الناتج السنوي لبلد ما بالناتج الإجمالي للمنطقة أو لمجموعة البلدان المعنية. وعلى الصعيد الوطني يحدد دخل الأسر المعيشية كيفية توزيع الناتج القومي داخلياً. ومن المفترض في هذه الطريقة الفعالة، التي توافقت الآراء على استخدامها لقياس توزيع الدخل، أنها تتضمن قيوداً عديدة من حيث إنها لا تضع في حساباتها كماً كبيراً من الأنشطة الإنتاجية والمبادلات والخدمات التي تُترك خارج "الحسابات القومية" أو "حسابات الأسر المعيشية". ولا تدخل في عداد ذلك الأنشطة المدرّجة للدخل، سواء منها الأنشطة شبه القانونية أو السرية أو ببساطة الأنشطة غير المشروعة والإجرامية، التي تمثل في بعض الحالات أجزاء كبيرة من ناتج البلدان وناتج الأفراد على السواء. وهناك من يذهبون إلى أن حساب الدخل أيسر فيما يتعلق بأدنى مستويات دخل الأسر، ولكن حسابه في المستويات العليا يكون، على العكس من ذلك، أصعب بسبب التشابك والتهرب المخادع. ولذلك فإن كثيرين من علماء الميثودولوجيا يؤكدون أن جميع أرقام توزيع الدخل عديمة القيمة في مجملها وينبغي أن تكون أكثر تركيزاً<sup>(٥)</sup>.



١٩- إن هذه الطريقة الفعالة في وضع مفهوم للتوزيع تساعد في فهم حالة الدخل في مجتمع ما وهل هو أكثر تركّزاً أم أقل تركّزاً. ومن أجل ذلك يقسّم السكان، حسب المؤشر الأكثر استخداماً، إلى خمس مجموعات (يضم كل منها ٢٠ في المائة من السكان) وتُجرى مقارنات مختلفة بين هذه المجموعات. وأشيع هذه المقارنات مقارنة المجموعة العليا بالمجموعة الدنيا. ونظراً إلى ما تتسم به هذه المقارنة من طابع حيادي وموضوعي نسبياً، فإن أغلبية المتخصصين يرون فيها "مؤشراً جيداً للإنصاف"، فهي الأكثر استخداماً الآن<sup>(١)</sup>. أما من حيث طابعها غير التقييمي والمحايد، فإنها "مؤشر نسبي" لا يصلح إلا للتحليل المقارن. وأفضل استخدام للمؤشر أن يستند إلى أنساق تاريخية في البلد الواحد. ولذلك لا يمكن تحديد "التوزيع المثالي للدخل"، لأن ذلك يتوقف على نوع المجتمع وطابع تطوره التاريخي وعلى مجموعة عوامل بالغة التعقيد.

٢٠- وإذا كان لا يتسنى تحديد التوزيع "المثالي" للدخل، فإنه يمكن تحديد متى تنشأ حالات يترتب على التركيز العالي للثروة فيها في أيدي قليلة آثار اجتماعية مهلكة ذات عواقب تبلغ من الخطورة حداً يشكك في "التكامل الاجتماعي" للمجتمع المعني، أو، على الصعيد الدولي، في توازن منطقة معينة<sup>(٢)</sup>. إن "انعدام المساواة غير المقبول في الدخل"<sup>(٣)</sup> يتمثل في الحالة التي ينعدم فيها الإنصاف باطراد منتظم في مجتمع ما (أو على الصعيد الدولي). ويتركز الناتج بشكل فظ في أيدي مجموعة أو قطاع في المجتمع. ومن منظور حقوق الإنسان، هناك اقتناع عام بأن هذه الحالة تشكل انتهاكاً للحقوق الاقتصادية والاجتماعية والثقافية للسكان وتؤدي إلى التمييز الدائم وانتهاك الحقوق الأساسية للأفراد.

٢١- ولذلك فإن مجموعة مدونات حقوق الإنسان هي أنسب معيار يمكن أن يحدد متى تعتبر الحالة الاقتصادية "حالة انتهاك دائم ومستمر لحقوق الأفراد" ولحقوقهم الاقتصادية والاجتماعية والثقافية. ومن هنا فإن من الممكن نظرياً وعملياً التمييز بين السلوك الاقتصادي وقيمه من وجهة نظر حقوق الإنسان. ويمكن لاقتصاد معين أن يبدي مؤشرات للاقتصاد الكلي مثلاً، في مجال النمو والتضخم والحسابات القومية والصادرات وغيرها، تعتبر إيجابية رغم أن بداخلها "انعداماً للمساواة غير مقبول في الدخل"، ودرجات بالغة الارتفاع من التمييز والاستبعاد الاجتماعي والفقر. ولذلك فإن حقوق الأفراد المكرسة في تدوين حقوق الإنسان تعتبر المعيار العام الوحيد الذي يساعد على تعيين الحدود الدنيا المقبولة أو غير المقبولة في المجال الاقتصادي والاجتماعي على الصعيدين الوطني والدولي.

٢٢- إن كيفية توزيع الدخل في مجتمع ما ترتبط مباشرة بـ "مستويات الفقر" الراهنة. وقد جرى في التقرير الثاني تحليل مفصّل لهذه المسألة. وهناك مجتمعات ينتشر فيها الفقر وتدل مؤشرات توزيع الدخل على أرقام لتركّز بسيط، وهذا منطقي. وفي المجتمعات ذات الطابع الزراعي لا يعتبر مؤشر الدخل مناسباً بقدر يكفي لفهم تركّز الملكية الزراعية ولانعدام المساواة في المجالات التي لا ترتبط مباشرة بتوزيع الناتج عن طريق أنظمة الدخل النقدي<sup>(٤)</sup>. وعلى العكس من ذلك فإن تركّز الدخل في المجتمعات الصناعية والتي يجري تصنيعها يؤدي إلى الفقر النسبي للجماعة أو الجماعات الدنيا. وتبيّن الإحصاءات أنه مع الزيادة الكبيرة في تركّز الدخل وانعدام المساواة، تبدو بوادر الفقر فوراً. وهذا ما حدث في كثير من البلدان النامية في العقد الأخير نتيجة لعمليات التكيف وتقليص البرامج الاجتماعية<sup>(٥)</sup>. إن تركّز الدخل يجعل قطاعاً من المجتمع في حالة عجز نسبي عن الدفاع عن نفسه، وبالتالي في حالة بؤس متزايد. ويلتقي هؤلاء الأشخاص في مرات عديدة مع أشد فئات المجتمعات تعرضاً للتمييز، إما لأسباب تتعلق بالجنس (ربات الأسر المعيشية)، أو بالعمر (كبار السن والأطفال)، أو بالأصل الإثني (الجماعات المهاجرة والسكان الأصليون

والأقليات)، أو بالأصل العرقي أو غير ذلك من أوجه التمييز النابعة من التعليم. ويعتبر الفقر والبؤس في هذا التقرير ظاهرتين تتصلان بسوء توزيع الدخل على الصعيدين الدولي الوطني، وتتلازمان مع سوء التوزيع هذا في بعض الحالات.

### أولا - العولمة وتوزيع الدخل

٢٣- يتعين مناقشة الحقوق الاقتصادية والاجتماعية والثقافية في إطار عمليات العولمة الجارية في العالم في السنوات العشر الأخيرة. ومن قبيل التحدي النظري والسياسي أن صياغة هذه الحقوق جرت في سياق اقتصادي وخصوصاً سياسي مختلف تماماً: فترة ما بعد الحرب، والحرب الباردة، ووجود كتلة اشتراكية، ورأسمالية منافسة قائمة في دول قومية قوية. إن الاتجاهات الراهنة للاقتصاد والمجتمع العالمي مختلفة تماماً وتقتضي إعادة طرح الحقوق الاقتصادية والاجتماعية والثقافية. ولذلك فمع التسليم بصحتها وسلامتها القانونية، فإننا نرى ضرورة إدراجها في عمليات التغيير الراهنة.

### ألف - "العولمة" في الأطراف والتركز في المراكز

٢٤- شاع القول إن العملية الغالبة اليوم في العالم هي "العولمة". وقد تضاعفت التجارة العالمية بشكل غير معقول في السنوات الأخيرة نتيجة للانفتاح الاقتصادي للبلدان ذات التخطيط المركزي وبلدان العالم الثالث، ولزيادة الاتصالات. ومع ذلك فإن مفهوم "العولمة" يكتسب معاني مختلفة حسب المكان الذي يحتله كل بلد في العالم. فما يراه بعض البلدان الواقعة على أطراف الرأسمالية العالمية انفتاحاً واكتساباً لنماذج اقتصادية واجتماعية وثقافية جديدة، يراه البعض الآخر الواقع في قلب الرأسمالية العالمية إعادة تأكيد وتصدير لما لهذه البلدان من قيم اقتصادية واجتماعية وسياسية وثقافية. وهذه اللفظة نفسها المتداولة في أماكن شتى تكتسب معاني متباينة بشكل جذري. ولذلك نرى ضرورة تحديد مفهوم العولمة. يذكر عالم الاجتماع أنطوني غيدنز أن:

"اللفظة العولمة تظهر في كل مكان تقريباً هذه الأيام ولكنها لم تدرك حتى الآن بشكل جيد. والعولمة كما أفهمها هنا لا تشير فقط إلى اشتداد التنافس الاقتصادي العالمي. فهي تشير ضمناً إلى مجموعة متشابكة من العمليات الجارية في مجالات مختلفة بجانب المجال الاقتصادي. وإذا أراد الإنسان أن يحدد حدثاً تكنولوجياً يرتبط باشتداد العولمة في السنوات الأخيرة، فسيكون ذلك هو العمل لأول مرة على إنشاء شبكة عالمية للاتصالات الفضائية. فمنذ هذه اللحظة أصبح الاتصال الفوري ميسوراً من أي بقعة في العالم إلى أي بقعة أخرى. وقد أدى مجيء الاتصال العالمي الفوري إلى تغيير طبيعة الخبرة المحلية وساعد على إقامة مؤسسات جديدة. وعلى سبيل المثال، فإن إنشاء أسواق نقدية تعمل طوال اليوم، وهي ظاهرة ذات تأثير على كل سكان العالم تقريباً، لم يتحقق إلا بسبب الطابع الفوري للاتصالات عن طريق السواتل".

"إن العولمة ليست مجرد ظاهرة 'بعيدة'". وهي لا تعني ظهور نظم عالمية واسعة النطاق فحسب، وإنما تعني أيضاً ظهور تحولات في نسيج الحياة اليومية ذاته. إنها ظاهرة "قريبة" تمس حتى الأمور الحميمة من الهوية الشخصية. وكوننا نعيش في عالم أصبحت فيه صورة نيلسون مانديلا مألوفة بالنسبة إلينا أكثر من

وجه الجار الذي يعيش في الشقة المقابلة لشقتنا يعني التحرك في سياقات من العمل الاجتماعي مختلفة جدا عن السياقات التي كانت سائدة من قبل<sup>(١١)</sup>.

٢٥- فالعولمة إذاً هي ظاهرة ثقافية أخذت تنفذ إلى المجتمعات الوطنية والمحلية المختلفة وأخذت توجد معايير أو ترقبات جديدة لدى السكان. وباتت أوجه اللامساواة على المستوى المحلي تقارن وتحلل وتلاحظ هنا وهناك على شاشات التلفزيون، على الأقل، وبصورة متزايدة على الأجهزة الطرفية لشبكة إنترنت. ولا شك في أن هذا التزامن في معرفة الأحداث، وفي إشاعة العادات والأعراف بين الجماهير، وفي تجانس أنواع الاستهلاك، لا يحول دون ارتكاب أقصى انتهاكات حقوق الإنسان. فقد استطعنا أن "نشاهد" في السنوات الأخيرة، أمام أعين جمهور صامت مصاب بالذهول، أفدح انتهاكات الحق في الحياة لأسباب إثنية وعرقية، وموت الآلاف والآلاف من الأطفال والأشخاص من كل الأعمار جوعاً في ظروف فظيعة، وباختصار، أعمالاً وحشية لم يكن العالم القديم الأقل اتصالاً ببعضه بعضاً يعلم بوقوعها، عن طريق الكتب والأقاصيص البعيدة، إلا بعد سنوات كثيرة، لا بل لم تكن تصل في بعض الأحيان إلى علم الجمهور. والمسؤولية المتبادلة بين الأفراد، ومعايير المسؤولية المشتركة بين الدول والحكومات، تتغير بالضرورة مع هذه الأحداث العالمية. وعندما يصل العنف وإنكار حقوق الأشخاص إلى مستويات معينة، يجد المجتمع الدولي أن من واجبه أن يتحرك. وإن معايير العمل على المستوى الدولي، ومعايير تدخل القوى الدولية، الحكومية أو غير الحكومية، في الأوضاع الوطنية أخذت تتغير بخطى تزداد سرعة يوماً بعد يوم، وقد تتغير أكثر في السنوات القادمة<sup>(١٢)</sup>. وآثار العولمة على حقوق الإنسان آثار عميقة، ولعل المجتمع الدولي لم يستوعبها بعد بصورة مناسبة. وإن الكثير من الانتقادات التي يوجهها الجمهور إلى النظام الدولي لحقوق الإنسان وإلى نظام الحماية والأمن ومواجهة المنازعات الخاص بالأمم المتحدة، يرجع إلى هذا التناقض بين الترقبات التي تولدها هذه الهيئة في عالم يتزايد شمولاً، وقدرتها الحقيقية على الاستجابة للأوضاع الجديدة.

#### باء- التركيز في المراكز الاقتصادية

٢٦- أخذت العولمة تحدث عملية تركيز مزدوجة في مراكز التقدم الرأسمالي الكبرى. فمن جهة، تزداد في هذه المراكز الثروة العالمية وتتركز، ومن جهة أخرى، يزداد فيها الإجحاف الداخلي بسبب تركيز الثروة في أيدي قلة من الناس. وإن القلق الذي نشأ في السنوات الأربع أو الخمس الماضية بشأن أخطار سوء توزيع الدخل في بلدان المراكز "المتقدمة" أخذ في الازدياد وقد تحول إلى أحد المواضيع الرئيسية للنقاش العام. ويقوم اقتصاديون ومفكرون وسياسيون واجتماعيون من جميع الاتجاهات باستعراض النظر إلى هذه الظاهرة الخطرة. فيقول ليستر ك. ثورو، الأستاذ في معهد ماساشوستس التكنولوجي، "ربما لم تحدث في أي بلد من البلدان التي شهدت هزيمة عسكرية أو ثورة زيادة عامة في اللامساواة مثلما حدث في الولايات المتحدة في العقدين الأخيرين. ولم يشهد الأمريكيون قط من قبل انخفاضاً في أجورهم الحقيقية مقابل ازدياد الناتج الإجمالي للفرد"<sup>(١٣)</sup>. ويذكر جون ك. غالبريث، الأستاذ في جامعة هارفارد، ما يلي:

"هناك حقيقة لا مفر منها وهي أن اقتصاد السوق الحديث يمنح الثروة ويوزع الدخل بطريقة تنطوي على قدر كبير من اللامساواة وعلى مضار ومساوئ من الناحيتين الاجتماعية والوظيفية. ففي الولايات المتحدة، التي تشكل الآن الحالة القصوى فيما بين البلدان الصناعية الكبرى، ذكر مصرف الاحتياطي الاتحادي، وهو مصدر موثوق، أن نسبة الـ ١ في المائة العليا من الأسر الأمريكية كانت تملك قرابة ٤٠ في المائة من ثروة الأمة في عام ١٩٨٩، وأن نسبة الـ ٢٠ في المائة العليا كانت تملك أكثر من

٨٠ في المائة، وأن نسبة الـ ٢٠ في المائة من الأمريكيين الأدنى دخلاً تملك ٥,٧ في المائة. وأن نسبة ٥ في المائة العليا أصبحت تملك، بحلول عام ١٩٩٢، ما يقدر بـ ١٨ في المائة وهي حصة غدت في السنوات الماضية أكبر بكثير نظراً لانخفاض حصة أفقر الفئات. وهذا أمر لا يمكن لمجتمع لائق أن يقبله كما لا يمكنه أن يقبل من الناحية الفكرية التبريرات، أو بشكل أدق الذرائع، التي تقدم للدفاع عن اللامساواة هذه<sup>(١٤)</sup>.

وقد شاع الاهتمام بهذا الموضوع في انكلترا وبلدان منظمة التعاون والتنمية في الميدان الاقتصادي. "كما نعلم الآن، إن اللامساواة في الدخل لم تستمر في الهبوط. فقد ارتفع معامل "جيني" للامساواة بين الأسر في الولايات المتحدة بين عامي ١٩٦٨ و ١٩٩٢ بمقدار ٣,٥ في المائة ... وهذه زيادة ذات شأن، ولكن إذا أردت أن تشاهد زيادة كبيرة فيجب أن توجه أنظارك إلى المملكة المتحدة. فقد ارتفع معامل "جيني" في المملكة المتحدة، بين عامي ١٩٧٧ و ١٩٩١، بنسبة ١٠ في المائة"<sup>(١٥)</sup>.

٢٧- لقد أتاحت عمليات العولمة لبلدان متقدمة كثيرة بدء حلقة توسع جديدة من الناحية الاقتصادية وحلقة عولمة جديدة لقيمها وأعرافها. وأدى انفتاح حدود البلدان التي كانت تأخذ بنظام الاقتصاد المخطط والبلدان التي كانت تفرض حماية على اقتصاداتها إلى زيادة جوهرية في حيز حركة المؤسسات عبر الوطنية والشركات المرتبطة بالبلدان المتقدمة. وهذه الزيادة في مستويات النمو الاقتصادي وفي الناتج والأموال لم تكن نتيجتها تحسين توزيع الثروة وإنما، على العكس من ذلك، زيادة التركيز الاقتصادي، سواء في البلدان المتقدمة أو في الطبقات العليا من سكان تلك البلدان المرتبطة بالأنشطة المعولمة الجديدة. وعملية التركيز المزدوجة هذه هي إحدى خصائص عملية العولمة الحالية.

### جيم- العولمة وتغيير مواقع الإنتاج

٢٨- يجرى بصورة متزايدة تشخيص لمعنى الكثير من التغيرات الدولية والمحلية، وهذا التشخيص موضع اتفاق. فقد جاء في دراسة حديثة:

"ما انضكت البلدان حول العالم تتنازع لرؤية من الذي يستطيع أن يقدم إلى الشركات الدولية أخص الأيدي العاملة وأدنى التكاليف الاجتماعية والبيئية. وهذه الشركات تقوم دائماً بنقل أعمالها إلى الأمكنة التي تكون فيها الأجور أدنى، والضرائب أقل، وحرية التلويث أكبر. ويستخدم أصحابها حجة "المنافسة الدولية" من أجل خفض الأجور والأتعاب والضرائب وأنواع الحماية البيئية والاستعاضة عن الوظائف العالية الجودة بوظائف مؤقتة وذات دوام جزئي وغير آمنة وامتدنية النوعية. وتبرر حكوماتها خفض ميزانيات التعليم والصحة وغيرهما من الخدمات بوصفه عنصراً ضرورياً لخفض الضرائب المفروضة على الأعمال التجارية كوسيلة وحيدة للمحافظة على الوظائف"<sup>(١٦)</sup>.

٢٩- وتناقش في بلدان عديدة مسألة إغلاق المنشآت الصناعية. وهذه هي حال أوروبا في صناعة السيارات. فيقول أصحاب الشركات "إن المنافسة قد قضت علينا". ويقول الاقتصاديون إنه لا توجد سوق للسيارات. ويؤكد العمال أن المصانع تنقل إلى العالم الثالث. ويؤكد أصحاب الشركات أن هذا الأمر غير صحيح. وقد ذكرت شركة طومسون التي تصنع أجهزة تلفاز RCA Víctor وأنواعاً أخرى من الأجهزة الكهربائية المنزلية في وسط الولايات المتحدة أن المصانع ستقفل اعتباراً من عام ١٩٩٨ وستستقر مع مصنع لجميع

في مدينة خواريث في المكسيك لأنها لا تستطيع أن تنافس مستوى الأجور المكسيكية. وربما كانت الأجور والخدمات الاجتماعية التي توفرت لعمال طومسون في وسط الولايات المتحدة من أعلى الأجور والخدمات في هذا البلد وفي العالم. فلدى الشركة أيدٍ عاملة مؤهلة ودائمة وقديمة نسبياً (متوسط مدة العمل في الشركة ١٨ سنة)، وتكاد تكون كلها "من العرق الأبيض لأمريكا الشمالية" ومن الذكور، وهو تفصيل يتعلق بالعرق والجنس لا بأس من الإشارة إليه نظراً إلى أن انخفاض الأجور يترافق بشكل عام مع التغير الإثني والجنسي للأيدي العاملة<sup>(٧)</sup>. وتتكرر الحالات وتطرح المناقشات في جميع الصحف.

٣٠- ويحدث أمر مماثل فيما يتعلق بالتكاليف البيئية. فقد قامت بعض البلدان الأوروبية، والولايات المتحدة وكندا وغيرها من البلدان المتقدمة، في السنوات الثلاثين الأخيرة، بوضع العديد من القواعد البيئية وذلك كنتيجة رئيسية لعمل حركات "أنصار البيئة" ولثقافة بيئية جديدة تفضل مذهب "الصون" حتى على مذهب "الإنتاج". ففي كثير من هذه البلدان، فُرضت على الأنشطة الحراجية مثلاً رقابة صارمة، وتتكد المشاريع التي تقوم بهذه الأنشطة تكاليف بيئية عالية جداً نظراً لأنه يتوجب عليها أن تصلح الغابة التي تقطعها، ولأنه يحظر عليها أن تقطع أنواعاً معينة، إلخ. وما برح نقل موقع هذه الأعمال إلى بلدان تفتقر إلى رقابة بيئية كبيرة مستمراً في السنوات الأخيرة، مع ما نجم عن ذلك من عواقب بيئية خطيرة في البلدان الواقعة على الأطراف. وترجع حالة الإزالة الكثيفة لأحراج الغابات الأمازونية، وحالة الشرق الآسيوي وأجزاء عديدة أخرى من العالم، إلى هذا السبب<sup>(٨)</sup>.

٣١- وتشير العولمة أيضاً الخوف لدى قطاعات واسعة من البلدان المتقدمة، وخاصة لدى الطبقات العمالية. وسوف يؤدي توسع الليبرالية الجديدة دون رقيب إلى موجة جديدة من الرقابة. ويتعالى في جميع الأرجاء صوت جديد يقول إن "من الضروري مراقبة الشركات". فالتلاشي الواضح لدور الدول الوطنية في الميدان الاقتصادي، والانعدام الواضح لوجود حواجز أمام رأس المال، وانتقال هذا الأخير على المستوى الدولي من دون رقيب، أمور أخذت تثير ردود فعل عديدة تتزايد وتيرتها باستمرار في العالم. وإن عولمة المظاهرات النقابية تعد بلا شك عملية جديدة لم تكن معروفة في فترة الحركات الاجتماعية الوطنية التي أعقبت الحرب. وتشكل عمليات تعبئة العمال الصناعيين "على المستوى الأوروبي" للدفاع عن مستوى العمالة ومستويات المعيشة رداً شاملاً على عولمة الاقتصاد والعمل. وهي أول رد على العولمة المتزايدة لمعايير العمل وللأجور، وحقوق العمال، وفي النهاية، لتنميط الحقوق الاقتصادية والاجتماعية والثقافية.

#### دال- العولمة: المخاطر والفرص في البلدان الواقعة في الأطراف

٣٢- تشير العولمة لمخاطر وفرصاً جديدة في البلدان الواقعة على أطراف الرأسمالية المركزية. وتتمثل المخاطر في خوف هذه البلدان من التعرض للإقصاء، وتتمثل الفرص في إقامة أشكال جديدة من التكامل مع النظام الاقتصادي المعولم. وترى البلدان المتوسطة التقدم بوجه خاص إمكانات الاندماج في شبكات الإنتاج والتجارة الدولية المعولمة<sup>(٩)</sup>. ويشير المحللون إلى أن إمكانات تكامل البلدان الواقعة في الأطراف المختلفة من العالم تتوقف على عوامل عدة أهمها: (أ) مستوى التقدم السابق؛ (ب) القدرة على الاعتماد على قوى عاملة "مثقفة" وماهرة (skilled workers) للقيام بالأنشطة الصناعية الحديثة؛ (ج) القدرة السياسية للدولة وللقيادة الحكوميين على المحافظة على مستويات مقبولة من الاستقرار والنظام والاحتمالات المرتقبة للاستثمار في الأجل الطويل<sup>(١٠)</sup>. وهذه العوامل هي التي يتوقف عليها تحول اندماج هذه البلدان في الاقتصاد العالمي إلى "اندماج في العولمة المفيدة أو الحميدة" أو اندماج في نوع من "العولمة غير

الحميدة<sup>(٢١)</sup>. ومن شأن الاندماج في عملية عولمة حميدة أن يتيح الاستفادة من العمليات اللازمة المتمثلة في تغيير المواقع الصناعية والإنتاجية والمالية ومن نظام المبادلات المتعدد الأقطاب، بما يشتمل عليه ذلك من فوائد للبلدان الواقعة في الأطراف. ويلاحظ هذا الاتجاه في جميع القارات تقريباً، وإن كان لا يمكن تحديده بشكل مؤكد، لأن بعض البلدان جذبت رأس المال المتعدد الجنسيات مستخدمة الحجج الحميدة، ولأن بلداناً أخرى كثيرة، تشكل أحياناً الأغلبية، جلبت رأس المال هذا مستخدمة الحجج غير الحميدة: رخص الأيدي العاملة، وإزالة الضوابط من أسواق العمل، وعدم وجود تنظيم في مجال البيئة.

٣٣- والقرارات واضحة نسبياً لبلدان العالم الثالث فيما يتعلق بالشكل الذي يمكن به أن تحاول الاندماج في المنظورات الكبرى للرأسمالية العالمية في السنوات العشرين القادمة. وهناك، لسوء الحظ، اتجاه قوي ومهيمن يتمثل في محاولة لجوء رأس المال الدولي إلى الأماكن التي توجد فيها مستويات متدنية من الأجور والضمان الاجتماعي والتكاليف الإضافية والتي تعتبر فيها مستويات الحماية البيئية حاسمة. ولا بد أن نضيف أن رأس المال سوف يلجأ أيضاً إلى البلدان أو الأماكن التي تتاح له فيها بالفعل مرونة أكبر في مجال المضاربة. ولذا، يمكن القول بصورة إجمالية، ولكن بكثير من الواقعية، إن هناك طريقتين للدخول إلى العالم السائر بخطى مطردة في طريق العولمة: توفير أفضل الظروف للسوق، أو التقدم بمطالب. ففي الحالة الأولى، يمكن كسب عطف الشركات، لأنه سوف تتاح لها ظروف أفضل للربح، وفي الحالة الثانية، لا بد من إجراء مفاوضات أكثر صعوبة بكثير ومن المحتمل عدم نيل رضا الشركات، وخاصة رضا أجهزتها البيروقراطية التي كثيراً ما تكون ذات طابع عدواني وقوي جداً، وهو الطابع الذي يهيمن على هذا النوع من القرارات الدولية<sup>(٢٢)</sup>.

٣٤- وتنظيم عملية العولمة على المستوى الدولي محدود جداً وهو يقتصر على قرارات ومفاوضات "الغات" (جولة أوروغواي) التي استهدفت وضع قواعد في مجال المبادلات الدولية كما يقتصر على أنظمة صندوق النقد الدولي أساساً، إذ إن هذا الأخير يحدد المستويات الدنيا للرقابة المالية، والتوازنات الضريبية، والحدود المفروضة على تدخل الدول في الأسواق الدولية. ويعتبر وضع آليات سريعة أكثر فأكثر لممارسة رقابة في مجال البيئة ومجال العمل أمراً بالغ الأهمية ومن شأنه أن يحفز ظهور وتطور الحلقة الحميدة من العولمة على حساب الحلقة المفرغة أو غير الحميدة التي تقود إلى حالات إجحاف أكبر. ولقد كان مؤتمر القمة المعني بالأرض في ريو دي جانيرو ومؤتمر القمة المعني بالتنمية الاجتماعية في كوبنهاغن حدثين بالغين الأهمية في هذا الاتجاه، بالرغم من أن نتائجهما العملية لم تظهر بعد في رأي الكثير من المراقبين.

#### هـ- العولمة، و"تحقيق المرونة"، وتقلص سلطة الدولة

٣٥- اشتملت فترة توسع الاقتصاد العالمي الجديدة أو فترة "عولمة نهاية القرن" على مرحلتين: مرحلة "عمليات التكيف الهيكلي"، خلال عقد الثمانينات، وقد أتاحت إعداد اقتصادات البلدان الواقعة على الأطراف للانفتاح على التجارة العالمية، ومرحلة توسع العولمة بحصر المعنى كما حدث بالضبط اعتباراً من مطلع عقد التسعينات. وكانت النتيجة الرئيسية لعمليات العولمة الأخيرة في البلدان الواقعة على الأطراف تقلص قدرة الدولة على مراقبة التنمية الاقتصادية لديها. وكان الغرض من عمليات "التكيف الهيكلي" تمهيد السبيل لمرحلة العولمة. وتمثلت النتائج في انفتاح الاقتصادات على السوق العالمي، وتدويل النظم المالية، وخفض التعريفات الجمركية، وتحويل ملكية مؤسسات الدولة إلى القطاع الخاص، وتقلص بيروقراطية الدولة، وتزايدها في بعض الحالات.

٣٦- وأدت العولمة في حالات كثيرة أيضاً إلى إزالة الضوابط التنظيمية لأسواق اليد العاملة أو "إضفاء مرونة" عليها. وهذه الكلمة المستخدمة كثيراً اليوم تعني في كثير من الأحيان إلغاء القوانين العمالية التي تمنع تسريح العمال وخفض الأجور وإجراء تغييرات في نظامي الحيلة والضمان الاجتماعي، واستخدام العمل المؤقت، والتعاقد من الباطن على اليد العاملة، وتكليف جهات خارجية بالقيام بالأعمال غير الأساسية للمؤسسات<sup>(٣٣)</sup>. وتؤدي هذه التدابير إلى تمايز أكبر في الأجر تبعاً لنوع المؤسسات وللمتطلبات التقنية للوظائف. وهي تتطلب قدراً قليلاً من تدخل الدولة في مراقبة ظروف العمل والأجور والضمان الاجتماعي لليد العاملة. وقد بذلت البلدان الواقعة على الأطراف، في حالات كثيرة، جهداً كبيراً لوضع اقتصاداتها الوطنية ومواردها البشرية والطبيعية تحت تصرف قوى السوق الدولي ومتطلباته<sup>(٣٤)</sup>.

٣٧- إن وظيفة الاعتدال التي كانت تقوم بها الدولة من خلال فرض ضرائب تصاعدية على الثروة قد تقلصت بسبب عمليات التكيف في العقد الأخير. وقد قامت جميع البلدان تقريباً بتخفيض الضرائب، وتقلصت، في البلدان الواقعة على الأطراف بوجه خاص، المتطلبات والشروط اللازمة لإقامة الشركات الدولية في أراضيها<sup>(٣٥)</sup>. والوظائف الفعالة التي كانت تقوم بها الدولة في إيجاد تنظيم بين رأس المال والعمل في كثير من البلدان قد تقلصت أيضاً أو خضعت ببساطة للتعديل. وهناك حالات غير قليلة أصبح فيها العمال ضحية لأسواق العمل غير الخاضعة لضوابط تنظيمية ولتعسف الشركات المتعاقدة على الأيدي العاملة، ونشأ في حالات كثيرة نظام عمل أشبه بنظام الرق الجديد الذي لا يتمتع فيه العمال بأية حماية. وكما هو معروف تماماً، فإن هذه الأشكال الجديدة من إزالة الضوابط التنظيمية تمس بشكل خاص أضعف قطاعات المجتمع، ولا سيما النساء<sup>(٣٦)</sup>. وبالتالي، ليس من الساذج أن نطرح السؤال التالي، لا بل من الضروري أن نطرحه مرة أخرى: هل تتغير مسؤولية الدولة مع تغير وظيفتها؟ وهل تستتبع العولمة تغيراً أو تحلاً لمسؤولية الدولة؟ إن الإجابة على هذا السؤال تبدو واضحة جداً في النظرية العامة لحقوق الإنسان، وخاصة الحقوق الاقتصادية والاجتماعية والثقافية: فمسؤولية الدولة هي الشرط الضروري لإعمال الحقوق الاقتصادية والاجتماعية والثقافية، كما ورد في العهد الذي يذكر، في جملة أمور، ما يلي: "وتتعهد الدول ... باتخاذ التدابير اللازمة لإنفاذ هذا الحق، معترفة في هذا الصدد بالأهمية الأساسية للتعاون الدولي القائم على الارتضاء الحر"<sup>(٣٧)</sup>.

#### واو- العولمة والهوية الثقافية

٣٨- إن تقلص سلطة الدولة وتقلص قدرتها على التحكم في الشؤون الاقتصادية، لا بل الشؤون السياسية في كثير من الأحيان، أخذ يفضي إلى نقل الهوية إلى ميدان الدين والأصل الإثني والثقافة. ويلاحظ أن الأسواق الاقتصادية وأسواق المنتجات ونظم التبادل التكنولوجي والمعارف تتعولم بخطى سريعة جداً. أما الثقافات فإنها تتبع طريقاً آخر يكون مختلفاً، في بعض الأحيان. فإلى جانب انفتاح الثقافات على المعارف والمبادلات ذات الطابع العالمي المتزايد، يحدث رد فعل يتمثل في تعزيز الهويات الخاصة. ويقول البروفيسور أنطوني غيدنز: "إن العولمة تغزو سياقات العمل المحلية ولكنها لا تدمرها، بل على العكس، هناك أشكال جديدة من الاستقلال الثقافي المحلي ومن الطلب على الهوية الثقافية المحلية والتعبير الذاتي مرتبطة ارتباطاً سببياً بعملية العولمة"<sup>(٣٨)</sup>. فظهور الهويات ظاهرة مواكبة للعولمة. ولكن إلى جانب التأكيد الصحي للهويات الثقافية توجد نزعة تتمثل في احتداد القوى والخُطب الإثنية - الوطنية، مع ما نجم عنها في السنوات الأخيرة من عواقب مأساوية في أنحاء مختلفة من العالم.

٣٩- وإذا ما حدثت عملية واسعة من "العولمة غير الحميدة"، كما سبق وصفها في هذا التقرير، فإن حركات إعادة تأكيد "الهويات الأساسية" سوف تزداد على الأرجح. ومن السهل فهم آثار المنازعات وتهديدات السلام. والتفتت الاجتماعي، بمعناه المزدوج المتمثل في "الأثوميا" و"الأنوميا" حسب اللغة التي يستخدمها النرويجي يوهان غالتونغ، هو أحد الآثار الرئيسية للعولمة المنظور إليها بوصفها "عملية وحشية" وغير مراقبة لانتقال العوامل الاقتصادية والاتصالات والمبادلات، وما ينجم عن ذلك من تدمير نظم الحياة وإعادة تشكيلها. فالأثوميا هي عملية التفتت أو "التحطم الاجتماعي" و"الأنوميا" هي عملية "التفتت الثقافي" وتفتت المفاهيم الثقافية الأوسع التي تتيح الحياة الاجتماعية الديمقراطية. وإن بروز العنف العرقي والإثني - الديني، أو فقط المحلي، مرتبط بظهور عمليات التفتت هذه في المجالين الاجتماعي والثقافي.

٤٠- إن حماية حقوق الإنسان تتم عن طريق حماية الأشكال الأساسية لوحدة المجتمع. والسياسات والتدابير التي تنضي إلى التفتت الاجتماعي تتعارض مع الإعلان العالمي، وبوجه خاص، مع ما نص عليه العهد الدولي الخاص بالحقوق المدنية والسياسية، ولا سيما الفقرات الثالثة والرابعة والخامسة من ديباجته التي ورد فيها "أن السبيل الوحيد لتحقيق المثل الأعلى المتمثل في أن يكون البشر أحراراً ومتمتعين بالحرية المدنية والسياسية ومحررين من الخوف والفاقة، هو سبيل تهيئة الظروف لتمكين كل إنسان من التمتع بحقوقه المدنية والسياسية وكذلك بحقوقه الاقتصادية والاجتماعية والثقافية"<sup>(٢٩)</sup>. وإن نظام منع حدوث انتهاكات لحقوق الإنسان على المستويين الدولي والإقليمي يجب أن يضع في الاعتبار أن تطبيق سياسات معينة، ولا سيما السياسات التي ينجم عنها تركيز واسع في الدخل ومعدلات عالية من البطالة والفقر، تكون نتيجته تفتت المجتمع على الصعيد الاجتماعي (أثوميا) وعلى الصعيد الثقافي (أنوميا)، مع ما ينجم عن ذلك من عواقب خطيرة على حقوق الأفراد.

٤١- وتؤدي المجتمعات المحلية دوراً بالغ الأهمية في عملية مقاومة ودرء التفتت الاجتماعي والتفتت الثقافي اللذين تحدثهما العولمة الوحشية. وتعد حقوق الإنسان، ولا سيما الحقوق الاقتصادية والاجتماعية والثقافية، معياراً رئيسياً لتحديد اللحظة التي تحدث فيها انتهاكات لحقوق الفرد، وخاصة في المجال الاجتماعي - الثقافي. وتقوم حقوق الإنسان، في هذا المنظور الجديد، بالدفاع عن حقوق الجماعة والمجتمعات المحلية<sup>(٣٠)</sup>.

#### زاي- العولمة "من الأعلى" والعولمة "من الأسفل" <sup>(٣١)</sup>

٤٢- تحدثنا حتى الآن عن "العولمة من الأعلى". وهي العولمة التبعية التي يصفها غيدنز، أي توسع تجارة البضائع، ولا سيما توسع "الأموال الرمزية"، وصور الاستهلاك، وتجارب السعادة، والأفكار المتعلقة بالجمال، ومراكات المنتجات والأشياء التي تمثل رموز الاندماج في العالم الحديث. ونطلق على عولمة نظم الاتصالات ونظم التبادل والنظم السياسية اسم "العولمة من الأعلى".

٤٣- وإلى جانب عولمة الاتصالات والتجارة والسلطة، بدأت أيضاً عولمة الأفكار حول ما يمكن أن يشكل "حسن العيش" أو "رفاه العيش" أو "جدول الأعمال الإنساني"<sup>(٣٢)</sup>. وتقع حقوق الإنسان في مركز هذا المنظور الذي نطلق عليه اسم "العولمة من الأسفل". ويشكل النظام الدولي لحقوق الإنسان أوسع مجموعة قائمة من القواعد والالتزامات وأشمل توافق آراء توصلت إليه البشرية من أجل الدفاع عن الكائن البشري. وتشارك بنشاط في "العولمة من الأسفل" مؤسسات المجتمع المدني التي يتمثل هدفها الواضح في الدفاع عن عالمية



حقوق الإنسان وعدم قابليتها للتجزؤ. وهذه هي نقطة الانطلاق لجدول الأعمال الإنساني الجديد، السائر أكثر فأكثر في طريق العولمة.

٤٤- وتعد "عولمة المعايير" أهم نتيجة للعولمة من الأسفل. فتتلقى المجتمعات المحلية، إلى جانب تأثيرات التجارة الدولية، تأثيرات المفاهيم الجديدة للعدالة والمساواة التي تتواصل فيما بينها عالمياً. وهذا يعني أن أشكال الحياة الجديدة، التي يمكن تحملها في حالة من الانعزال ومن عدم المعرفة بالحلول البديلة، بدأت توضع موضع شك على المستوى المحلي<sup>(٣٣)</sup>. وبدأ العمال من مختلف أصقاع الأرض يهتمون ظروف عمل الأصقاع الأخرى ويقارنونها. وإن قدرة العمال على الحركة، الناشئة عن الاتصالات، تتيح، من الناحية النظرية على الأقل، إمكانية الانتقال أو ترقب الانتقال. وستؤدي العولمة، بالتالي، إلى عولمة الضروريات ومستويات الترقبات وظروف الأمن وضروريات الاستهلاك. وتنشأ مستويات غير مقبولة متزايدة الانتشار كنتيجة لعولمة ترقبات مستويات الحياة والعمل.

### ثانياً- توزيع الدخل على المستويين الدولي والوطني

٤٥- لقد كان موضوع التقرير الثاني إطلاع جمهور أوسع على مجموعة من البيانات المتخصصة حول توزيع الدخل على المستويين الدولي والوطني ومن ثم، سنقتصر في هذا التقرير على إيجاز استنتاجات تلك العملية التجريبية. ولذلك، ستوضع مؤشرات مختلفة أهمها واحد يحدد توزيع الثروة العالمية بين البلدان على المستوى الدولي، وآخر يحلل السلوك الداخلي لتوزيع الدخل على مستوى كل بلد<sup>(٣٤)</sup>.

#### ألف- توزيع الدخل على المستوى الدولي

٤٦- أصبحت الدراسات والتحليلات التي تتناول الفجوة القائمة بين البلدان الغنية والبلدان الفقيرة أحد المواضيع المطروقة ولم تعد قراءة البيانات، في حد ذاتها، تثير أي اهتمام في كثير من الأحيان لأنها تحولت إلى تكرار إحصائي لحقيقة يفترض أنها أكثر من معروفة. وقد بذلت في التقرير الأولي الذي قدم إلى اللجنة الفرعية محاولة لوضع مؤشر عالمي يقسم بلدان العالم إلى خمس مجموعات أو "كنتيلات". وقد أتاح هذا المؤشر فهم نمو الثروة وتوزيعها، وهو يرد في الجدول ١ (انظر المرفق)<sup>(٣٥)</sup>.

٤٧- لقد كان نمو الاقتصاد العالمي في السنوات الخمس والثلاثين الماضية هائلاً، إذا ما قيس فقط بالنتائج المحلي الإجمالي، الذي، كما هو معروف، لا يمكن أن يقيس، ولو بصورة تقريبية، مجمل الثروة. فلا يشمل القياس الأعمال والأنشطة غير الرسمية، وأنشطة المضاربة، ولا سيما الأنشطة السرية أو غير الشرعية، التي تشكل اليوم، للأسف، وكما هو معروف تماماً، جزءاً هاماً من النشاط الاقتصادي المعولم. ورغم ذلك، قفز هذا الناتج خلال ٣٥ سنة من ١,١ إلى ٢٤,٩ ألف مليون دولار. وكما يلاحظ من الجدول ١، فإن المجموعات التي تمثل أفقر البلدان لم تسجل نمواً متناسباً وإنما سجلت، على العكس، زيادة في الثروة بنسبة أقل بكثير. وهذا يعني أن البلدان الفقيرة هي، بالمقارنة، أكثر فقراً اليوم مما كانت عليه قبل ٣٥ سنة. وسجلت مجموعة البلدان الفقيرة نمواً مطلقاً في عقد السبعينات وركد هذا النمو (بالقيمة المطلقة) في السنوات الخمس عشرة الأخيرة. وهذا يفسر انخفاض نصيبها على نحو أكثر من مثير للقلق، من ٠,٢١ إلى ٠,٠٧ في المائة.

٤٨- وعلى الرغم من أن البلدان الغنية تأثرت بالأزمة التي شهدتها في نهاية السبعينات وبداية الثمانينات، فقد استعادت نصيبها من الـ ٩٢ في المائة من الناتج المحلي الإجمالي الدولي. وأما البلدان ذات التنمية المتوسطة، الواقعة في المجموعة الثانية، فقد حسنت نصيبها في الفترة ١٩٩٠-١٩٩٤، فأثبتت بالأرقام ما أشرنا إليه في موضع سابق من النص حول "الفرص" المتاحة للبلدان المتوسطة النمو الواقعة على الأطراف في الاندماج في "موجة العولمة".

#### باء - تقلص التعاون الدولي

٤٩- إن الضجوة المتزايدة بين البلدان الغنية والبلدان الفقيرة لم تواجهه بتيار من التضامن الدولي يعادلها أهمية. وقد تمثلت الاتجاهات التي لوحظت منذ انتهاء الحرب الباردة في تقلص التعاون الدولي أو في ربطه بعملية فتح أسواق جديدة لمنتجات البلدان المانحة أو ببرامج "مقيدة" بشراء عوامل إنتاج في بلد المنشأ. وقد ورد في دراسة حديثة حول هذا الموضوع ما يلي: "على الرغم من أن أغنى بلدان العالم حددت هدفاً يتمثل في منح ٠,٧ في المائة (أقل من ١ في المائة!) من ناتجها القومي الإجمالي من أجل تنمية العالم الثالث، لم تقم بذلك فعلاً إلا أربعة بلدان. وهذه البلدان هي الدانمرك والنرويج والسويد وهولندا، كما هو مبين في الشكل أيضاً. أما الولايات المتحدة، فإنها تقع، على العكس، في أسفل القائمة، إذ تقدم أقل من ٠,٢ في المائة من ناتجها القومي الإجمالي للبلدان الأخرى في شكل معونة أجنبية"<sup>(٣٦)</sup>. ولم يتم تحقيق الأهداف التي وضعت في مؤتمر القمة العالمي للتنمية الاجتماعية في كوبنهاغن، ولم تبد الدول إلا القليل من الإرادة السياسية لوضع موضع التنفيذ<sup>(٣٧)</sup>. وقد استمر "خفض" ميزانيات التعاون في كثير من البلدان في السنوات الأخيرة، واختفى الكثير من المنظمات، بما فيها مؤسسات كانت مكرسة لتنمية بلدان العالم الثالث والتضامن معها<sup>(٣٨)</sup>.

٥٠- وتسترعي الدراسات المتعلقة بالتعاون الدولي النظر إلى انخفاض الأموال المعدة لتنمية مشاريع الاكتفاء الذاتي في البلدان النامية. وحدث منذ انتهاء الحرب الباردة تغير متواصل في سياسات التعاون الدولي، تغير أدى في حالات كثيرة إلى ترك مشاريع في منتصف الطريق، وتغيير أولويات البلدان المستفيدة وأنواع المشاريع، وما إلى ذلك. وضعفت إلى حد كبير المشاريع الرامية إلى إيجاد موارد بشرية مناسبة في البلدان الفقيرة، وقدرة مؤسسية محلية، وظهرت في أحيان كثيرة رغبة كبيرة في القائمين على الإدارة المحليين<sup>(٣٩)</sup>. ويلاحظ توكيد على الأمور المنهجية في صياغة المشاريع وفي المتابعة والتقييم، في محاولة للاستعاضة عن نقص التوجيهات الواضحة والأهداف في التعاون. ويلاحظ ضغط للحصول على نتائج "لموسة"، وسعي إلى أنماط سلوك في المشاريع "بهدف تحقيق الربح"، دون أن يكون هناك بالضرورة فهم للخصائص المميزة لعمليات التنمية البشرية والمجتمعات، التي تستغرق، بالتعريف، مدداً أطول.

٥١- وكثيراً ما يركز التعاون الدولي أنشطته في بلد يعاني من صعوبات أو نزاعات، وبعد أن يتم حل الحد الأدنى من هذه الصعوبات أو النزاعات، أو بعد أن "تزال موضتها"، يتخلى أطراف التعاون عن ذلك البلد بحجة أنه "لا يليق" معايير الاستعجال، وهي معايير يتم اعتمادها بوجه عام على نحو عشوائي<sup>(٤٠)</sup>. وبقدر ما لا تتوفر للتعاون الدولي قواعد ولا معايير متصلة أو مرتبطة بالحق في التنمية أو بمبادئ الحقوق الاقتصادية والاجتماعية والثقافية، فإن هذا التعاون يظل مرهوناً بقرار الاخصائيين والفنيين أو أوساط الرأي العام المتقلبة<sup>(٤١)</sup>. ويلزم إقامة تعاون دولي جديد يكون هدفه إنشاء الأسس المحلية والمستقلة لتحقيق التنمية القابلة للإدامة والمكتفية ذاتياً<sup>(٤٢)</sup>.

٥٢- ويلاحظ، إلى جانب ضعف التعاون الدولي الهادف إلى التنمية وإيجاد القدرات المناسبة، تزايد النشاط الإنساني لمواجهة حالات الأزمات. ومن المثير للقلق عودة ظهور مفاهيم "أبوية" في المساعدة الهادفة إلى التنمية، وهي مفاهيم تتمثل في إعطاء الأولوية بصورة حصرية أو رئيسية للاستجابات التي تشكل ردود فعل على الحالات المأساوية وحالات المجاعة الواسعة أو آثار الحروب وعمليات النزوح. ولئن كان من الضروري التنويه بقيمة المساعدة المقدمة تعبيراً عن التضامن وفي حالات الطوارئ، وهي مساعدة لا غنى عنها على الإطلاق في بعض الأزمات والظروف المأساوية جداً، فإن من الضروري في الوقت نفسه التأكيد على وجوب قيام تعاون وتعاضد دائمين بين البلدان المتقدمة والعالم الثالث. فكما أن هيئات التنمية الدولية ذات الخبرة الميدانية الكبيرة تمر بأزمات مالية، كذلك تظهر الهيئات التي تركز نفسها للأعمال الخيرية أو أعمال إحسان في كثير من أنحاء العالم وتبدو كنموذج للتعاون الدولي.

٥٣- لقد قام التعاون الدولي بدور سياسي واستراتيجي خلال الحرب الباردة. فقد كانت القوى الكبرى تمنح العالم الثالث ومؤسسات التنمية الموارد التي كانت تتيح الإبقاء على روابط الولاء السياسي في عالم منقسم إلى أقطاب. واستخدم التعاون الدولي، في حالات كثيرة، كسلاح في لعبة التوازنات السياسية. وبعد انتهاء الحرب الباردة، دخل التعاون الدولي في أزمة عميقة. ولم يتمكن مؤتمر كوبنهاغن أو مؤتمر القمة الاجتماعية من فرض التزام في هذا الشأن، تاركاً للدول أن تقرر حسب رغبتها ومشيتها زيادة أو تخفيض حجم التعاون، والمنهجيات الواجب تطبيقها، والقرارات المالية المتعلقة بتخفيض الديون، وغير ذلك من المبادرات التي اقترحت هناك على الدول المشاركة. والاستنتاج الرئيسي العملي لهذا التقرير النهائي، كما سيتضح في الجزء الأخير، هو ضرورة إيجاد "محفل اجتماعي" تُناقش فيه هذه الجوانب. فعلى الرغم من وجود أماكن كثيرة لمناقشة التعاون الدولي، فإنه لا يبدو أنه يوجد مكان تجتمع فيه الجهات الفاعلة الرئيسية، وهي الدول والوكالات المتخصصة التابعة للأمم المتحدة والكيانات المتخصصة في التنمية والتعاون. وإن وجود مكان مفتوح للمناقشة سوف يتيح بلا شك تقديم مقترحات بناءة أكبر في هذا المجال الأساسي.

٥٤- وتحليل توزيع الدخل على المستوى الدولي لا يمكن أن يتم بصورة منعزلة عن درس آليات "إعادة توزيع" الدخل على المستوى الدولي، والتعاون الدولي هو أهم هذه الآليات بوصفه يعبر عن تصميم من جانب الدول المتقدمة على التعاون على تحقيق مستوى أعلى من الإنصاف على المستوى الدولي. ويجب أن تضم اتفاقات "العولمة" التي تُعقد الآن بصورة مستمرة هذا البعد من العلاقات الاقتصادية. ويلاحظ بوجه عام أن معاهدات التجارة الحرة لا تتضمن بروتوكولاً خاصاً حول التعاون الدولي. كما أن الاتفاقات المتعددة الأطراف لا تتضمن تصميمات على إنشاء آليات خاصة للحماية والدعم والمتابعة لصالح البلدان الأفقر، أي نوعاً من "التمييز الإيجابي" (affirmative action) يتيح لها أن تبدأ عملية تنمية مكتفية ذاتياً<sup>(٤٣)</sup>. ولعل الاستنتاج الرئيسي الذي تصل إليه هذه الدراسة في مجال توزيع الدخل على المستوى الدولي هو الإشارة إلى ضرورة إدراج اتفاقات تعاون ترتبط باتفاقات التجارة الحرة والتعاون الاقتصادي والتجاري، سواء على المستوى الدولي أو الإقليمي أو الثنائي.

### جيم - توزيع الدخل على المستوى الوطني

٥٥- أظهرت الاقتصادات الوطنية، سواء في البلدان المركزية أو بلدان الأطراف أو العالم الثالث، تحسناً في السنوات الخمس الأولى من التسعينات، وسجلت في جميع الحالات تقريباً أرقاماً موجبة. وأدى توسع الأسواق نحو بلدان الاقتصادات المخططة وأو المحمية سابقاً إلى إعطاء دفع كبير للتجارة الدولية. إلا أن

هذا النمو الاقتصادي لم ترافقه تغيرات ذات شأن في التكوين الداخلي لتوزيع الدخل، على الرغم من ارتفاع مستوى العمالة في بلدان كالولايات المتحدة.

٥٦- والجدول ٢ (انظر المرفق) هو تصحيح للمؤشر المبين في تقرير عام ١٩٩٦ (E/CN.4/Sub.2/1996/14). والجدول ٩)، "ترتيب البلدان حسب نوع توزيع دخلها". وقد بذلت في هذا الجدول محاولة للحصول على أحدث المعلومات الممكنة التي تساعد على فهم آثار عمليات العولمة على توزيع الدخل فهماً أدق<sup>(٤٤)</sup>. وكما تسهل ملاحظته، فقد تأكدت الاتجاهات المبينة في التقرير السابق: (أ) بلدان فقيرة ذات اقتصادات زراعية أساساً ولديها مستوى منخفض من الدخل الفردي وتوزيع للدخل قليل التركيز؛ (ب) بلدان متقدمة لديها مستوى مرتفع من الدخل الفردي مع تدهور مستويات توزيع دخلها الجيدة سابقاً؛ (ج) مجموعة من البلدان المتقدمة أو المتخلفة لديها مستوى منخفض من الدخل الفردي وسوء توزيع للدخل؛ (د) بلدان أطراف أوروبا (اسبانيا والبرتغال وايرلندا وغيرها)، لديها معدلات نمو هامة وتحافظ على ظروف توزيع دخلها، لا بل تحسنه؛ (هـ) بلدان في جنوب شرق آسيا لديها مستوى مرتفع من نمو الدخل الفردي وتقوم بتحسين توزيع دخلها داخلياً.

٥٧- والاستنتاج الذي يمكن استخلاصه من هذه البيانات المقدمة هنا هو أنه لا يوجد اتجاه وحيد للتوزيع الداخلي للدخل. وبينما يلاحظ في هذا التقرير أن الاتجاه المهيمن الذي يرافق عولمة الاقتصادات هو تركّز الدخل، يمكن أن يلاحظ أيضاً أن هناك حالات خاصة عديدة تنفصل عن هذا الاتجاه، مما يدل بوضوح على الدور الذي تؤديه أو يمكن أن تؤديه الدولة في هذا الشأن. فتدابير السياسة الاقتصادية التي تعتمد عليها كل دولة تحدد نوع الاندماج المتاح لكل اقتصاد وطني أمام الاقتصاد الدولي. ويدل كل من الجدول والبيانات، بكثير من الوضوح، على أن دور سياسة وعمل الدولة في الميدان الاقتصادي ما زال حاسماً.

#### ١- توزيع الدخل في البلدان ذات الاقتصاد المخطط مركزياً السابقة

٥٨- يعتبر وضع بلدان الاقتصاد المخطط مركزياً السابقة حالة خاصة من حالات تركيز الدخل وتوزيع الثروة التراجعي في فترة قصيرة من الوقت. وعلى الرغم من أن البيانات تتعلق بعام ١٩٩٣ فقط، فإن الاتجاهات تبدو واضحة للغاية<sup>(٤٥)</sup>. "ففي روسيا ازداد الإجحاف بشدة، وتلقت المجموعة العليا في عام ١٩٩٣ نسبة من مجموع الدخل تزيد بمقدار ٢٠ في المائة عما تلقتها المجموعة العليا في عام ١٩٨٨، وذلك أساساً بسبب حدوث زيادة متفجرة في النصيب النسبي لأغنى المجموعات وبسبب تزايد تشتت الأجور. وقد ازداد أيضاً تشتت الدخل بين القطاعات في روسيا. فقطاعا الطاقة والمصارف والقطاعات المتصلة بها حققت كلها أرباحاً كبيرة وكان العمال الزراعيون أكبر الخاسرين، يليهم العاملون في الثقافة والتعليم والصحة<sup>(٤٦)</sup>."

#### ٢- توزيع الدخل في بلدان أمريكا اللاتينية

٥٩- أُشير بأسى في تقرير اللجنة الاقتصادية لأمريكا اللاتينية لعام ١٩٩٦ المتعلق بأمريكا اللاتينية، إلى ما يلي: "إن الآمال المعقودة على أن تحسن مستويات الإنتاج السابقة أو بدء عملية نمو جديدة من شأنهما أن يتيحا عكس مسار تدهور توزيع الدخل الذي حدث في الثمانينات لم تتحقق حتى الآن في الحياة العملية. وفي الواقع، يُستدل من اتجاهات النصف الأول من التسعينات أن دينامية النمو الاقتصادي الذي تحقق في بلدان مختلفة في المنطقة لم تترجم إلى انخفاض في تركيز الدخل<sup>(٤٧)</sup>."

٦٠- وشهدت كل بلدان أمريكا اللاتينية تقريباً تحسناً هاماً في أرقام الاقتصاد الكلي في السنوات الست الماضية. وتم تجاوز ما يسمى بالعقد الضائع، عقد الثمانينات، في جميع الاقتصادات تقريباً. وتحدث تغييرات هيكلية سريعة، وعمليات خصخصة للمشاريع، وانفتاح على الأسواق الدولية، ونمو في الصادرات. ويلاحظ، إلى جانب ذلك، استمرار أوجه اللامساواة الداخلية في المجتمعات، لا بل ازديادها في بعض الحالات. فقد شهدت جميع البلدان زيادة في مؤشرات اللامساواة، باستثناء كوستاريكا وأوروغواي، وهو استثناء يستحق الثناء.

٦١- إن تزايد اللامساواة في سياق تسارع النمو الاقتصادي يكمن في مشكلة رئيسية هي "حسن إدارة شؤون الحكم" في بلدان أمريكا اللاتينية. فتتآكل الديمقراطية لأنه لا توجد في الخطة الاقتصادية والاجتماعية مبادئ تقابل المبادئ السياسية، والتمتع بالحقوق المدنية والسياسية، الذي تحقق مع قيام الديمقراطيات في جميع بلدان أمريكا اللاتينية، لا يقابله تمتع بالحقوق الاقتصادية والاجتماعية والثقافية من جانب مجموع السكان<sup>(٤٨)</sup>. ويعد مستوى اللامساواة في توزيع الدخل في أمريكا اللاتينية أحد المستويات العالية على الصعيد الدولي، كما يتضح من الجدول ٢.

#### دال - توزيع المعارف غير المنصف

٦٢- إن توزيع المعارف يدل على الطريقة التي ستنعكس بها الفوارق الاقتصادية والاجتماعية الحالية على الأجيال الجديدة. ويزداد الأمر أهمية إذا نظرنا إلى اللامساواة في توزيع البحث العلمي والتجارب التكنولوجية والفكر النظري. وإذا كان توزيع الدخل سيئاً بوجه عام على كل من المستوى الدولي والوطني، فلا بد من القول إن توزيع المعارف أسوأ منه أيضاً. وإذا كانت النسبة بين المجموعة الدنيا والعليا على المستوى الدولي هي ٠,٠٠٧ إلى ٩٢,٤٠ فيما يتعلق بتوزيع الدخل، فإن إجراء حساب تقريبي استناداً إلى بيانات اليونسكو يدل على أن ما يُنفق على التعليم للطالب الواحد من المجموعة الدنيا هو ٠,٠٠١، مقابل ٩٥,٥ من تركّز الإنفاق على التعليم في البلدان الغنية.

٦٣- وبالنظر إلى أن ثروة العالم الحديث لها علاقة وثيقة بالمعارف، فإن توزيع الموارد التعليمية أساسي لمعرفة ما سيكون عليه توزيع الدخل في الأجيال القادمة. ففي عام ١٩٩٢، كانت النسبة المئوية للطلاب في سن الدراسة في الجامعات (أو الكليات) تبلغ ٢,٧٨ في المائة في البلدان الفقيرة، و١١,٢٩ في المائة في البلدان المتوسطة الدخل، و٣٩,٤٥ في المائة في البلدان الغنية. ويلاحظ الفرق نفسه في التعليم المتوسط. وفي هذه الحالة الأخيرة، فإن عدد الطلاب يفوق عدد الطالبات في البلدان الفقيرة والبلدان المتوسطة التنمية، بينما تزيد نسبة الطالبات على الطلاب في البلدان الغنية<sup>(٤٩)</sup>.

٦٤- إن المادة ١٣ من العهد الخاص بالحقوق الاقتصادية والاجتماعية والثقافية تنص بوضوح على واجبات الدولة في ميدان التعليم وعلى "حق كل فرد في التربية والتعليم". والحقوق الثقافية في عالم "متعولم" هي أكثر تعقيداً بكثير، والتحديات الماثلة كبيرة. وإن عدم تلبية الحق في التعليم يعني من الناحية العملية إنكار جميع الحقوق الأخرى لذلك الفرد أو لتلك الجماعة البشرية في المستقبل. وعدم توفير تعليم حتى مستوى عال نسبياً سيشكل في المستقبل القريب عقبة أساسية أمام مشاركة ذلك الفرد أو تلك الجماعة البشرية في الحياة الاقتصادية والاجتماعية والثقافية للعالم المعاصر. وإن خفض ميزانيات التعليم، وخاصة بزيادة ميزانيات أخرى مثل الميزانيات العسكرية، يشكل بهذا المعنى انتهاكاً للحقوق الثقافية<sup>(٥٠)</sup>.

### ثالثاً - توزيع الدخل، والإقصاء، والفقر، والتمييز

٦٥- إن توزيع الدخل على المستويين الدولي والوطني يرتبط ارتباطاً وثيقاً بالإقصاء والفقر والتمييز. والإقصاء مفهوم يبدو أنه يرافق مرحلة العولمة الجديدة، حسب ما يرى الكثير من المؤلفين<sup>(٥١)</sup>. فيحدث في المقام الأول إقصاء إقليمي. فكما أن هناك مناطق من العالم تندمج في الوضع الجديد المعولم، هناك أيضاً مناطق وأقاليم أخرى كثيرة من العالم يتم إقصاؤها، أي أنها تقلل من مستوى اندماجها بهذه المرحلة الجديدة من التطور الرأسمالي العالمي. ويحدث الأمر نفسه، في المقام الثاني، على مستوى كل بلد من البلدان، إذ إن المناطق التي كانت في السابق مندمجة اندماجاً مناسباً بباقي المجتمع تجد نفسها، بعد هذه العمليات الجديدة، خاضعة لحركة لولبية تنازلية حتى الإقصاء. ويحدث الإقصاء، في المقام الثالث، على مستوى المجموعات الاجتماعية، التي يمارس ضدها التمييز لأسباب تتعلق بالجنس أو الأصل الإثني أو العرقي. فتوجد داخل المجتمعات مجموعات اجتماعية تجد نفسها قد أقصيت ويستتبع فيها تمايز الدخل تفتتاً متزايداً للروابط التي تربطها بباقي المجتمع. وثمة مجموعات من الأقليات والشعوب الأصلية تعرضت لظواهر إقصاء شديدة جداً من جراء عمليات العولمة<sup>(٥٢)</sup>.

٦٦- ونود في هذا التقرير النهائي عن توزيع الدخل أن نسترعي النظر إلى عواقب حالة من حالات الإجحاف الدائم في الزمان، وهي أن سوء توزيع الدخل على المستويين الوطني والدولي يحدث حالات دائمة من الإقصاء الاجتماعي. والإقصاء أكثر نهائية وعمقاً من الفقر. فالإقصاء هو انعدام المشاركة، والتمييز، والتخلي، وكذلك النسيان. وإن وجود قطاعات مستبعدة على المستويين الدولي والوطني يؤدي إلى نمو مشاعر خاصة جداً لدى القطاعات غير المستبعدة. فيقول الفيلسوف جوليان فروند: "يبدو أن الإقصاء قد أصبح اليوم جزءاً من الحياة الطبيعية للمجتمعات، دون أن يثير أي نوع خاص من الوجدان الأخلاقي أو السياسي إلا الشفقة تحت شعار فضيلة الإحسان"<sup>(٥٣)</sup>. ونتيجة الإقصاء هي، كما شاهدنا في حالة التعاون الدولي، الشعور بالشفقة. "ويخلص فروند إلى القول: "ربما كان انتشار عدد كبير من أشكال الإقصاء والإقصاء الكاذب في المجتمع يشكل علامة أزمئتنا".

### ألف - هل العالم الثالث ما زال موجوداً؟

٦٧- تدل أرقام توزيع الدخل على المستوى الدولي أن هناك قطاعات من العالم ما زالت تتعرض للإقصاء والتمييز والفقر. وهناك مواضيع اقتصادية واجتماعية تحوَّلت إلى مواضيع مبتذلة ومعروفة أكثر من اللازم، وفي النهاية إلى مواضيع "مملة إلى درجة أنه لا يتحدث عنها أحد". ويتساءل جون توي في مقال نُشر في عدة مجلات وكتب: هل العالم الثالث ما زال موجوداً؟ ويبدأ مقاله بطرفة تقول تقريباً ما يلي: في أحد أيام الصيف، لم يجد المحررون المساعدون في صحيفة التايمز اللندنية عملاً أكثر مدعاة للتسلية من أن يتباروا لمعرفة الشخص الذي ستقع عليه مهمة نشر أكثر العناوين مدعاة للملل في الصحيفة الشهيرة. وكان العنوان الأكثر مدعاة للملل الذي توصل إليه بالإجماع جميع المحررين الشاعرين بالملل هو "هزة أرضية صغيرة في شيلي. وقوع أضرار طفيفة". ويتابع كاتب المقال فيقول إنه كي يكون هناك خبر وكي لا يكون هذا الخبر مملاً، يجب أن يتخطى حاجزاً أو مستوى معيناً وأن يتحول إلى كارثة حتى يهتز لها محررو الصحيفة اللندنية البارود الطبع<sup>(٥٤)</sup>. ومن البديهي أن الشيليين الذين يعانون بين مدة وأخرى من هزات أرضية متباينة القوة لا يجدون على الإطلاق هذه الهزات مملة. ويحدث تقريباً الأمر نفسه فيما يتعلق بالعالم الثالث والفقر.

فإن عنواناً من قبيل "هناك كثير من الفقراء في العالم الثالث" سوف يقابل بنفس المستوى من الملل، ومن المحتمل ألا يوجد محرر واحد يكون مستعداً لترك صحيفة تكسد في الأكشاك.

٦٨- إن مسألة العالم الثالث وحالات اللامساواة المتزايدة التي شهدناها في الفصل السابق يُخشى أن تتحول إلى موضوع لا يهم الرأي العام والحكومات إلا في اللحظة التي يتجاوز فيها مستوى أو "عتبة هول" تجعله يبدو "خبراً" في الصحف وأقنية التلفزة وموضوع حملات تضامن سرعان ما تتلاشى. ويرتسم على هذا النحو إطار من "الانتهاكات الدائمة والمستمرة" لحقوق الاقتصادية والاجتماعية والثقافية لقسم كبير وأغلبية متزايدة من سكان العالم، وهي انتهاكات تضع موضع الشك التضامن الذي تنادي به المبادئ الدولية الإنسانية والمبادئ الدولية لحقوق الإنسان. وإن الإقصاء الدائم لأجزاء من العالم الثالث يؤدي إلى إقصاء قطاعات ومجموعات اجتماعية.

#### باء - توزيع الدخل وعمليات الانتقال الواسعة للسكان

٦٩- اعتادت البلدان المتقدمة وشعوبها على ألا ترى مشكلة الضخوة القائمة بين البلدان الغنية والبلدان الفقيرة إلا من خلال المهاجرين الذين يصلون كل يوم إلى حدودها بالآلاف والملايين. "في الثمانينات، انتقل ٧,٩ مليون شخص بصورة شرعية إلى الولايات المتحدة و٧,٣ مليون شخص بصورة شرعية إلى باقي العالم الأول. وفي عام ١٩٩٢ كان عدد الأجانب المقيمين بصورة غير شرعية في الولايات المتحدة يقدر بـ ٣,٤ مليون شخص. وفي التسعينات تسارعت الهجرة إلى الداخل وبحلول عام ١٩٩٥، كان عدد الأمريكيين الذين ولدوا في الخارج يبلغ ٩ في المائة من مجموع الأمريكيين، وكانت هذه النسبة تتوزع بصورة غير متساوية أبدأً بين الولايات وكانت تضم ٢٥ في المائة من جميع سكان كاليفورنيا. وينتقل ملايين الأشخاص داخل العالم الثالث من بلدان فقيرة بعض الشيء إلى بلدان أغنى بعض الشيء، ويبلغ عددهم مليونين سنوياً في آسيا وحدها. وبالإضافة إلى ذلك، هناك ٢٣ مليون لاجئ في العالم. وبالإجمال، يعيش قرابة ١٠٠ مليون شخص خارج البلد الذي ولدوا فيه" (٥٥).

٧٠- وتتسبب حالة توزيع الدخل غير المواتية على المستوى الدولي في عمليات انتقال واسعة للسكان تؤدي، في البلدان التي يصل إليها هؤلاء، إلى نشوء مشاكل بين المجموعات العرقية وإلى التمييز ضد الأقليات وإلى وجود عمال مهاجرين لا يحملون مستندات. والأوضاع الشديدة التعقيد التي تعيشها المجتمعات المتقدمة اليوم، ومن بينها الأشكال الجديدة للعنصرية، تعتبر نتيجة مباشرة لتدابير اقتصادية لإزالة القيود على المستوى الدولي، ولعملية عولمة غير منصفة و"وحشية".

#### جيم - توزيع الدخل، والأقليات، والشعوب الأصلية

٧١- إن توزيع الدخل يؤثر بوجه عام تأثيراً سلبياً على الأقليات الوطنية والإثنية وعلى الشعوب الأصلية. وهذه المجموعات الاجتماعية والإثنية الخاضعة للتمييز تشكل، في كثير من البلدان، أفقر قطاعات السكان. ويقول أساتذة جامعة أنديانا: "واجهت الأقليات الإثنية على مر التاريخ التمييز الاقتصادي والقمع السياسي والعنف. ويقدم الجدول بيانات عن عدد الأقليات المعرّضة للخطر في أنحاء العالم. وإدراج المجموعة التي تشكل أقلية، يجب (١) أن تكون هذه المجموعة كبيرة نسبياً (تزيد عادة على ١٠٠ ٠٠٠) و(٢) أن تعاني المجموعة من التمييز الاقتصادي و/أو السياسي. وإذا نظرنا بعناية إلى العمود الأخير من الجدول نلاحظ أن

النسبة المئوية لسكان العالم التي تعتبر أقلية معرضة للخطر تبلغ قرابة ١٧ في المائة. وليس من قبيل الصدف أن البلدان التي يوجد فيها عدد كبير من السكان المعرضين للخطر تسودها أيضا منازعات كبيرة بعضها عنيف وبعضها الآخر غير عنيف<sup>(٥٦)</sup>.

#### السكان من الأقليات المعرضون للخطر، ١٩٩٠

| الإقليم                                  | المجموع (بالملايين) | النسبة المئوية من مجموع السكان |
|------------------------------------------|---------------------|--------------------------------|
| أوروبا الغربية واليابان                  | ٨٤ ٠٢٣              | ١٠,٨                           |
| أوروبا الشرقية والاتحاد السوفياتي سابقاً | ١٥٣ ٦٥٨             | ٣٥,٠                           |
| آسيا                                     | ٢٧٣ ٠٦٤             | ١٠,٢                           |
| شمال أفريقيا والشرق الأوسط               | ١١٨ ٢٠٥             | ٢٨,٨                           |
| أفريقيا جنوبي الصحراء الكبرى             | ٢٣٧ ٠٢٣             | ٤٢,٣                           |
| أمريكا اللاتينية                         | ٤٩ ٣٧١              | ١١,٠                           |
| <b>المجموع</b>                           | <b>٩١٥ ٣٤٤</b>      | <b>١٧,٣</b>                    |

٧٢- وفي أمريكا اللاتينية، يشكل السكان الأصليون القطاع الذي يعاني أكبر درجة من التمييز ضده، وبالتالي، أفقر قطاعات السكان. وترد في الجدول نسبة مئوية محافظة قدرها ١١ في المائة من السكان، حيث تراعى فيها التعاريف الرسمية والتقييدية لمصطلح "السكان الأصليون"، حيث تفصلهم عن سكان الأرياف. وترتبط مسألة توزيع الدخل ارتباطاً وثيقاً بالتمييز الإثني الذي تتعرض له الشعوب الأصلية.

٧٣- وفي الديمقراطيات الغربية والولايات المتحدة واليابان، تشكل الأقليات ١٠,٨ في المائة من مجموع السكان. هذه النسبة تشمل عموماً قطاعات الأقليات الإثنية وناتج الهجرة والعمال المهاجرين الذين يكونون، عموماً أو في كثير من الأحيان، بين أشد قطاعات السكان فقراً ويتعرضون عادة لتمييز شديد ضدهم في أعمالهم وفي دخلهم وفي التعليم والثقافة<sup>(٥٧)</sup>. وجدير بالإشارة أن الملايين من المهاجرين غير القانونيين في البلدان المتقدمة النمو لديهم وظائف، غير أنهم يتقاضون أجراً أقل من غيرهم بوجه عام ولا يتمتعون بالضمان الاجتماعي. ويؤكد جون ك. غالبرايت أن هؤلاء المهاجرين يشكلون ضرورة اقتصادية بالنسبة للبلدان المتقدمة<sup>(٥٨)</sup>.

#### دال - توزيع الدخل والتمييز بين الرجل والمرأة

٧٤- إن توزيع الدخل، مقاساً عادة بين الأسر، يَنُمُّ عما تتعرض له المرأة عادة من تمييز. وأظهرت دراسات أجريت مؤخراً أن المرأة التي تكون "ربة بيت" تتعرض لإحدى أشد حالات الحرمان والفقر. وفي بلدان العالم الثالث، تصل نسبة الأسر التي تكون المرأة فيها المعيل الوحيد للأولاد إلى ما يقارب ٢٠ في المائة. وثمة بلدان في أمريكا اللاتينية تزداد فيها هذه الحالة بسرعة بالغة، وربما يكون ذلك مرتبطاً بعمليات تدويل الاقتصادات التي نحن بصدد تحليلها في هذا التقرير<sup>(٥٩)</sup>.



٧٥- إن "تأنيث الفقر" هي الظاهرة الجديدة التي تلاحظ في غالبية بلدان العالم الثالث والتي بدأت أيضاً في الظهور في بلدان متقدمة. وتشير الأرقام إلى أن عدد النساء يفوق عدد الرجال في أشد شرائح المجتمع فقراً. وإلى جانب ذلك، فإن المرأة التي توجد في سوق عمل "مرن" أو متحرر من القيود تكون عرضة لمستويات أعلى من الشروط التي يكون الرجل العامل مطالباً باستيفائها وتتقاضى أجراً أقل منه. وتقوم المرأة عادة بالأعمال الموسمية في الزراعة التصديرية للعالم الثالث. كما أن الأعمال التي يدفع أجرها بالطعام، وهي ممارسة تتزايد باطراد، تؤديها المرأة بصفة رئيسية. وكما ذكر آنفاً في عدة مواضع، فإن عبارة "الانفكاك الصناعي" تعني "تأنيث اليد العاملة"، كشكل من أشكال تخفيض التكاليف. وثمة حالات انتهاكات صريحة لحقوق المرأة والحقوق العمالية والاقتصادية والاجتماعية والثقافية، وبالتالي، لحقوق الإنسان<sup>(٦٠)</sup>.

#### هاء - دور الدول ومسؤوليتها تجاه الاستبعاد

٧٦- يشير غالبرايث، في كتابه عن جدول الأعمال البشري، إلى العلاقة الوثيقة القائمة بين نظام توزيع الدخل والنظام السياسي، حيث يقول: "إن توزيع الدخل في الاقتصاد الحديث مستمد في نهاية المطاف من توزيع السلطة. وهذا، بدوره، هو سبب للطريقة التي تتم بها مشاطرة الدخل ونتيجة لهذه الطريقة على السواء. فالسلطة تخدم حيازة الدخل؛ والدخل يمنح سلطة على المكافآت المالية للآخرين. والمجتمع الصالح يُقر بهذه الدائرة المغلقة التقليدية ويسعى إلى الاستجابة لها". ويضيف أن من الضروري أن تأخذ الدولة والمجتمع بزمام الأمور في أشد القطاعات فقراً، حيث يقول: "إن ردهما يجب أن يكون بمنح سلطة لمن لا سلطة لهم وبمنحهم حماية عامة..."<sup>(٦١)</sup>.

٧٧- إن الدولة هي المسؤولة عن إبقاء المجتمع موحداً والسيطرة على النزعات التفريقية، وخاصة الحيلولة دون إيجاد حالات الاستبعاد. وإن تركيز الدخل لدى فئة معينة دون سواها هو أحد الجوانب التي تحدث أكبر درجة من الاضطراب والانقسام في مجتمع ما. ودور الدولة أساسي في وضع السياسات الرامية إلى التقليل إلى أدنى حد من النزوع إلى توزيع الدخل توزيعاً غير متكافئ. وأكثر المبررات شيوعاً التي تترد في المحافل الدولية هي القول إنه لا توجد تدابير ممكنة، ولا نظم بديلة، أمام عملية العولمة الجارية. وبذلك تتحدد مسؤولية الدول، حيث يشار إلى أنه "لا يمكن فعل أي شيء آخر". لذلك فإن الانتقاد المتعلق بالحقوق الاقتصادية والاجتماعية والثقافية هو ذو صلة بالحالة الراهنة: فالدول تتحمل مسؤولية لا مناص منها حيال الإخلال بالحقوق الأساسية، وأهم حالات الإخلال هذه هو الاستبعاد.

#### واو - صمت الأبرياء: حقوق الفقراء والمستبعدين والحقوق الاقتصادية والاجتماعية والثقافية في عالم آخذ في العولمة

٧٨- "إن التقليل من الفقر هو الهدف الرئيسي للتنمية الاقتصادية". بهذه الجملة الباتة يُستهل تقرير البنك الدولي عن عام ١٩٩٠<sup>(٦٢)</sup>. وقد تحولت اليوم إلى ما يشبه العبارة المبتذلة على الرغم مما تنطوي عليه من عجز وما تحدثه من أثر في النفس. والغرض من هذا التقرير النهائي إظهار وفهم أن النمو الاقتصادي اليوم في غالبية بلدان العالم يجري بتوزيع الثروات توزيعاً سيئاً للغاية، وأن الناس في حياتهم الخاصة لا يفهمون

الأرقام المقدمة إليهم ولا يصدقونها في كثير من الأحيان. فهناك هوة بين تصريح شؤون الاقتصاد ككل والاقتصادات الفردية للناس، وهي مسألة لم تعالجها السياسات الوطنية والسياسة الدولية<sup>(٦٣)</sup>.

٧٩- هذا التناقض المتزايد بين النمو والتوزيع تترتب عليه نتائج ضارة للغاية في كثير من بلدان العالم وأقاليمه. فثمة دول متحدة على ما يبدو، ما برحت فيها عملية النمو الاقتصادي المتصف بالعلومة والعديم التوزيع آخذة في "هدم" الولاءات القديمة، ما فتئت تعمل على إلغاء "آليات التكامل" التي كانت قد بذلت جهوداً في إقامتها. إن القضاء على نظم التكامل الاجتماعي يفضي إلى إزالة ما تبقى من جذور دينية وإثنية وعرقية، أو يفضي عموماً إلى إيجاد مجموعة من هذه الجذور تتصف بالغرابة والعنف، وهو ما حدث فعلاً. فإن لم تكن الثقافة قادرة على تذويب الماضي مع المستقبل، فإن الحاضر سوف يسفر عن اضطراب كبير بين الناس وسيفقد توجهم إلى حد كبير.

٨٠- إذا كان صحيحاً أن مسألة الحقوق الاقتصادية والاجتماعية والثقافية قد ظهرت في سياق الحرب الباردة، فإن هذه الحقوق قد اكتسبت اليوم قيمة جديدة ومتجددة. فقد استخدمت أثناء الحرب الباردة في إقامة توازن بين الحقوق المدنية والسياسية من جهة، المفترض أن الديمقراطيات الغربية تراعيها، وبين الحقوق الاقتصادية والاجتماعية من الجهة الأخرى، التي كانت تشدد عليها بلدان الاقتصادات المخططة مركزياً. ولدى زوال هذا الاستقطاب، برزت العلاقة بين مالكي الثروات والمحرومين منها، الذين يعانون التمييز والاستبعاد. إن مسألة الحقوق الاقتصادية والاجتماعية والثقافية ما فتئت تتحول إلى مسألة حقوق الفقراء والمستبعدين في عالم يتصف بالعلومة. ومن شأن أعمال هذه الحقوق أن يحول دون فرض الصمت على الأبرياء<sup>(٦٤)</sup>.

## رابعاً - النتائج والتوصيات

### ألف - نتائج واقتراحات

٨١- لقد تبين أن توزيع الدخل هو، في المحصلة النهائية، مؤشر جيد لدرجة المساواة أو انعدامها على الصعيد الدولي وعلى الصعيد الوطني في اقتصاد ما وفي مجتمع معين. إن سوء توزيع الدخل يشكل نوعاً محدداً من التمييز يضاف في أحيان كثيرة إلى أنواع أخرى مثل التمييز الإثني أو التمييز بين الجنسين أو التمييز العنصري أو ضد الأقليات أو لأسباب شتى، لغوية كانت أم دينية أم ثقافية، الأمر الذي يسفر عن أشكال جديدة من الفقر ما برحت تعترى العالم المعاصر. إن سوء توزيع الدخل والفقر، عندما يبلغان مستويات من الاستمرارية والديمومة، يشكلان انتهاكاً لحقوق الناس ولقدرتهم على أعمال الحقوق التي أقرها المجتمع الدولي وعلى التمتع بهذه الحقوق.

٨٢- إن "عدالية" حقوق الإنسان، وخاصة الحقوق الاقتصادية والاجتماعية والثقافية، هي التحدي الأكبر الذي يواجه النظام القضائي لحماية الناس، على الصعيدين الوطني والدولي على السواء. لقد تحقق الكثير في السنوات الأخيرة في هذا المضمار<sup>(٦٥)</sup>. والمقصود بعبارة "العدالية" الوسيلة التي يمكن بواسطتها المطالبة بالحقوق المقررة في العهدين الدوليين الخاصين بحقوق الإنسان وغيرهما من الصكوك ذات الصلة مطالبة فعالة أمام محاكم العدالة والجهات العامة وإقامة العدالة على غرار ما يتم في أية حالة أخرى من حالات الحقوق المهضومة. والعملية عملية تطويرية بالغة الأهمية. فالحقوق المقررة في العهدين وسواهما من

الصكوك الدولية المعتمدة تشكل الإطار الأساسي الذي يتيح إيجاد عولمة اقتصادية متوازنة من الناحية الإنسانية ويحول دون فرض نزعات تتجه إلى "العولمة المنحرفة".

٨٣- وتوخيا لإعمال الحقوق الاقتصادية والاجتماعية والثقافية على نحو واف، فأول خطوة ينبغي اتخاذها هي تصديق العهدين والمعاهدات المتعلقة بحقوق العمال وغيرها من صكوك الحماية. ويناشد المقرر الخاص البلدان التي لم تصدق بعد العهد الدولي الخاص بالحقوق الاقتصادية والاجتماعية والثقافية (١٣٤ تصديقا في ٣١ كانون الأول/ديسمبر ١٩٩٦) أن تفعل ذلك. إن التصديق على العهد وقبوله على نطاق عالمي هو أمر أساسي من أجل تحسين أوضاع الإنسان.

٨٤- ويود المقرر الخاص أن يشير أيضاً إلى أنه، على نحو ما تنص عليه الفقرة ٥ من الجزء الأول من إعلان وبرنامج عمل فيينا، فإن "جميع حقوق الإنسان عالمية وغير قابلة للتجزئة ومتشابكة. ويجب على المجتمع الدولي أن يعالج حقوق الإنسان على نحو شامل وبطريقة منصفة ومتكافئة، وعلى قدم المساواة، وبنفس القدر من الاهتمام" (...). وفيما يتعلق بمضمون هذا التقرير، ينبغي إيلاء اهتمام خاص لتنفيذ المادة ٧ من العهد الدولي الخاص بالحقوق الاقتصادية والاجتماعية والثقافية المتعلقة بحق كل شخص في التمتع بشروط عمل عادلة ومرضية، وفي التمتع، في جملة أمور أخرى، بأجر منصف ومكافأة متساوية لدى تساوي قيمة العمل. وكذلك، فإن حق كل شخص في مستوى معيشي ملائم يوفر ما يفي بحاجته من الغذاء والكساء والمأوى، وبحقه في تحسين أوضاعه المعيشية باستمرار، على نحو ما تنص عليه المادة ١١ من العهد، يمكن اعتباره عنصراً أساسياً آخر من أجل إيجاد مجتمع أكثر عدالة. أما المادة ١٣ المتعلقة بالحق في التربية والتعليم والمادة ١٥ المتعلقة، في جملة أمور أخرى، بحق كل فرد في التمتع بفوائد التقدم العلمي وتطبيقاته، فتقدمان مساهمات هامة أخرى إلى المناقشة.

٨٥- إن التنمية البشرية المستدامة يجب أن تصبح الأولوية الأولى للمجتمع الدولي. فما يسمى "عولمة" السوق قد لا يكون سوى عبارة فارغة إن لم تتم مشاطرة منافع العولمة فيما بين جميع قطاعات السكان، على الصعيدين الوطني والدولي. وثمة جزء من المنافع الناجمة عن النمو الاقتصادي ينبغي إعادة استثماره بانتظام، وطنياً ودولياً، في الإنسان. هذا ليس عملاً خيراً؛ فهو الخطوة الأولى صوب إعادة إنشاء الإنسان، لا السوق، بوصفه الأولوية الأولى. وغني عن البيان، أن من المؤكد أن إعادة الاستثمار في الإنسان على هذا النحو ستعود بالنفع على التبادل التجاري والاقتصادي عموماً، حيث أنها ستحيي الأنشطة الاقتصادية المحتضرة وستتيح مجالاً لاستكشاف فرص إقامة أعمال تجارية جديدة أكثر ملاءمة للإنسان.

٨٦- ويخلص التقرير إلى ضرورة إعادة النظر في مستوى التعاون الدولي والنهوض به. ويناشد المقرر الخاص الحكومات والوكالات الدولية والمنظمات غير الحكومية أن تشجع على تضمين الاتفاقيات والمعاهدات المتعلقة بالتجارة الحرة، والاتفاقات المتعددة الأطراف والثنائية والإقليمية، وغيرها من الاتفاقات الرامية إلى زيادة عولمة العلاقات الاقتصادية، فصلاً أو بروتوكولاً خاصاً بشأن التعاون الدولي.

٨٧- إن وجود إرادة سياسية قوية، بل وربما رُؤْيوية، من شأنه أن يتيح تنفيذ أحكام المادة ٢ من العهد، حيث تتعهد الدول الأطراف "بأن تتخذ، بمفردها وعن طريق المساعدة والتعاون الدوليين، ولا سيما على الصعيدين الاقتصادي والتقني، وبأقصى ما تسمح به مواردها المتاحة، ما يلزم من خطوات لضمان التمتع الفعلي التدريجي بالحقوق المعترف بها في العهد" (...). وكما لوحظ في هذا التقرير النهائي، فإن الدول لا

تعمل على تكريس "أقصى ما هو متاح لها من موارد" في سبيل بلوغ درجة أكبر من التوازن في توزيع الدخل على الصعيد الدولي، وكذلك الأمر أيضاً على الصعيد الوطني أحياناً.

٨٨- إن أعمال حقوق الإنسان المعترف بها عالمياً هو أحد العناصر الأساسية لطريقة جديدة في رؤية العلاقات الدولية، وهو يتصل بإيجاد عالم أكثر عدالة. ولا بد من إعادة بناء التعاون الدولي على أساس جديد: فيجب الاستعاضة عن النهج الاستعماري، الذي يكون تسلطياً في كثير من الأحيان، بموقف جديد قائم على الشراكة، المتكافئة، حيث تكون الفعاليات كافة على قدم المساواة وتكون لها ذات الحقوق وذات المسؤوليات. ويدعو المقرر الخاص إلى زيادة التعاون الدولي وبرامج التنمية المستدامة وتدريب وتعليم الكوادر الإدارية المحلية.

٨٩- ويدعو المقرر الخاص الهيئات المشتركة وهيئات اتخاذ القرار في الأمم المتحدة، كما يدعو الحكومات والوكالات المتخصصة، إلى إقامة حوار بين البلدان يستهدف تخصيص ما نسبته ٠,٧ في المائة من الناتج المحلي الإجمالي لدى البلدان المتقدمة - والبلدان النامية كذلك، في رأي البعض - من أجل التعاون الدولي.

٩٠- وقد بذلت جهود من أجل ضمان أن يتقاضى العمال في البلدان النامية مكافآت منصفة أوسع بالعمال في البلدان المتقدمة، ولضمان عدم استغلالهم لمجرد المنفعة الاقتصادية للشركات عبر الوطنية. وكذلك، ينبغي للدول أن تكفل ألا تقيم الشركات العاملة في الخارج علاقات تجارية قائمة على انتهاكات لحقوق الإنسان، مثل العمل وفاء لدين وتشغيل الأطفال وعبودية الدين. ويدعو المقرر الخاص البلدان إلى زيادة الرقابة في المجالات العمالية منعاً لظهور أشكال جديدة من الاسترقاق الممنوع. كما يدعو الحكومات التي لم تصدق على الاتفاقيات العمالية لمنظمة العمل الدولية أن تنضم إلى هذه الاتفاقيات. ويدعو منظمات العمال إلى استخدام آليات حقوق الإنسان التي يتيحها نظام الحماية بالأمم المتحدة، بما يكفل لإجراءات العولمة ألا تكون مصحوبة بزيادة نطاق استغلال العمال وأسرهم.

٩١- ويبين التقرير النهائي أن مفهومي "تكافؤ الفرص" و"التنمية البشرية المستدامة" مترابطان ترابطاً وثيقاً. فمفهوم "تكافؤ الفرص" يعني منح جميع الناس فرصة لتحسين أوضاعهم: وهو لا يكفل تحسين نصيب كل إنسان، إلا أن من شأنه أن يكفل عدم تحديد مصير كل فرد مسبقاً وفقاً للطبقة الاجتماعية التي ينتمي إليها. ولن تحدث تنمية بشرية على نطاق كبير ما لم يكفل "تكافؤ الفرص". ولا بد من وضع المؤشرات البشرية الأساسية، مثل العمر المتوقع ومعدل الأمية بين الكبار ومعدل الوفيات بين الرضع والمساواة بين الجنسين، في الاعتبار عند وضع السياسات الاقتصادية. إن النضال الفعال في سبيل إعمال الحق في التربية والتعليم ومكافحة الفقر المدقع سوف يسهم إسهاماً كبيراً في إيجاد نظام من "تكافؤ الفرص". وعلاوة على ذلك، فإن المجتمعات التي يتزايد فيها الانقسام بين الفئتين، الأغنياء والفقراء، لن تتمتع تمتعاً كاملاً بمنافع منجزاتها لأنها ستكون مهددة باستمرار بالتشاحن الاجتماعي والاضطراب الداخلي، وهي حالة لا تفضي إلى تعزيز حقوق الإنسان ومراعاتها.

### باء - إيجاد محفل اجتماعي

٩٢- يوصي المقرر الخاص للجنة الفرعية أن تطلب إلى المفوض السامي/مركز حقوق الإنسان موافاة اللجنة الفرعية في دورتها الخمسين بوثيقة مرجعية تتضمن قائمة بكل ما أُعد في السنوات الأخيرة من أجل اللجنة الفرعية من دراسات عن الحقوق الاقتصادية والاجتماعية والثقافية. ومن شأن هذه الوثيقة أن تتيح إجراء تقييم لأنشطة اللجنة الفرعية وأن تيسر التخطيط لما ينبغي اتخاذه مستقبلاً من إجراءات في هذا الميدان.

٩٣- ويوصي المقرر الخاص للجنة الفرعية أن تشرك أحد أعضائها بشكل منتظم في اجتماعات اللجنة المعنية بالحقوق الاقتصادية والاجتماعية والثقافية بغية إيجاد صلة وصل قابلة للديمومة بين الهيئتين وتفاديا لحدوث تداخل بين أنشطتهما.

٩٤- ومع مراعاة الدور الأساسي في الدفاع عن حقوق الإنسان والولاية المحددة التي تشجع على إيجاد حالات تكفل التمتع التام بهذه الحقوق، يوصي المقرر الخاص للجنة الفرعية بأن تناقش مسألة إيجاد محفل للحقوق الاقتصادية والاجتماعية والثقافية في إطار المحفل الاجتماعي المذكور آنفاً. ويدعى إلى حضور هذا المحفل: (أ) ممثلو الحكومات المراقبة الأعضاء في لجنة حقوق الإنسان وغيرها من الحكومات الأعضاء المهمة؛ (ب) ممثلو الوكالات المتخصصة التابعة للأمم المتحدة، وعلى وجه الخصوص، البنك الدولي وصندوق النقد الدولي ومنظمة العمل الدولية وبرنامج الأمم المتحدة الإنمائي واليونسيف واليونيدو واليونسكو وغيرها من الوكالات المعنية بتعزيز وحماية الحقوق الاقتصادية والاجتماعية والثقافية؛ (ج) ممثلو المنظمات الدولية والإقليمية والوطنية للعمال والموظفين والمهنيين ومنظمات أصحاب العمل؛ (د) المنظمات غير الحكومية المعتمدة لدى المجلس الاقتصادي والاجتماعي ومنظمات التنمية والتعاون الدوليين غير المعتمدة وتلك التي تُمنح تفويضاً خاصاً.

٩٥- ويمكن إقامة المحفل الاجتماعي في ثلاثة أيام تحدّد مسبقاً ويتم إعلانها في برنامج الدورة السنوية للجنة الفرعية وبمشاركة نشطة من جميع أعضائها. وتتولى الأمانة توجيه دعوات خاصة ووضع جدول أعمال خاص لهذا المحفل. ويطلب كل من الدعوة والتقارير الخاصين إلى رئيس اللجنة المعنية بالحقوق الاقتصادية والاجتماعية والثقافية التابعة للأمم المتحدة.

٩٦- وتكون الأهداف الرئيسية للمحفل الاجتماعي على النحو التالي:

(أ) تبادل المعلومات بشأن أعمال الحقوق الاقتصادية والاجتماعية والثقافية وعلاقة ذلك بعمليات العولمة؛

(ب) المتابعة بشأن العلاقة بين توزيع الدخل وحقوق الإنسان، على الصعيدين الدولي والوطني؛

(ج) المتابعة بشأن حالات الفقر والبؤس في العالم، مع مراعاة أن هذه الحالات تنطوي على إنكار تام ودائم لحقوق الأفراد؛

(د) اقتراح معايير ومبادرات ذات طابع قانوني وإرشادات وتوصيات أخرى لتنظر فيها لجنة حقوق الإنسان وأفرقة العمل المعنية بالحق في التنمية واللجنة المعنية بالحقوق الاقتصادية والاجتماعية والثقافية والوكالات المتخصصة وغيرها من مؤسسات منظومة الأمم المتحدة؛

(هـ) متابعة الاتفاقات المبرمة في القمة الاجتماعية المعقودة في كوبنهاغن وفي قمة الأرض المعقودة في ريو دي جانيرو، فيما يتعلق بوضع البنود المتصلة بهذا التقرير الختامي، وبالحقوق الاقتصادية والاجتماعية والثقافية عامة، موضع التنفيذ.

وينبغي للجنة الفرعية مناقشة استصواب تعيين مقرر خاص يكون معنياً بالحقوق الاقتصادية والاجتماعية والثقافية ويتولى بصفة رئيسية مهمة تقديم تقرير سنوي إلى المحفل الاجتماعي لمناقشته<sup>(٦٦)</sup>. وتكون الأهداف الرئيسية لتقرير المقرر الخاص على النحو التالي:

(أ) استنساخ وتوليف وتنظيم مداولات ونتائج المحفل الاجتماعي السنوي للجنة الفرعية لمنع التمييز وحماية الأقليات؛

(ب) القيام، بالاشتراك والتعاون مع الوكالات المتخصصة التابعة للأمم المتحدة، بوضع وتقديم مؤشرات متصلة بتوزيع الدخل على الصعيدين الدولي والوطني، وبحالات الفقر وحالات التمييز المتصلة بهذه الحقوق، لا سيما الأوضاع المتعلقة بالحقوق في الثقافة والتربية والتعليم؛

(ج) طلب وثائق وتقارير وبيانات من الوكالات المتخصصة التابعة للأمم المتحدة ووضع آليات للاتصال والتبادل مع الهيئات التعاھدية المعنية بالحقوق الاقتصادية والاجتماعية والثقافية ومع أفرقة العمل ذات الصلة؛ وموافاتها كذلك بما يرد إلى المحفل الاجتماعي من معلومات، كيما تتخذ التدابير المناسبة وفقاً للولاية المسندة إلى كل منها؛

(د) القيام، عن طريق الأمين العام للأمم المتحدة، بطلب معلومات من الحكومات بشأن التوزيع الوطني للدخل ومستويات الفقر وما يجري تنفيذه من سياسات في سبيل الأعمال التام للحقوق الاقتصادية والاجتماعية والثقافية، ومعلومات عن خطط وبرامج التعاون الدولي وغير ذلك من المسائل ذات الصلة؛

(هـ) طلب معلومات من الوكالات المتخصصة والحكومات ومنظمات العمال والمنظمات غير الحكومية بشأن أوضاع العمل والمكافآت وغير ذلك من الجوانب المتصلة بعمليات العولمة. وستلتمس هذه المعلومات على وجه الخصوص في حالات وجود العاملات وجماعات المهاجرين والأقليات والشعوب الأصلية، بغية تحليل مختلف نظم التمييز، والعمل، بوجه خاص، على منع حدوثها.

٩٨- وينبغي للمقرر الخاص، كجزء من الولاية المسندة إليه، أن يعمل، بدعم من مركز حقوق الإنسان، على تلخيص وتوليف كل ما أنجزته اللجنة الفرعية من دراسات فيما يتعلق بالحقوق الاقتصادية والاجتماعية والثقافية في السنوات العشر الأخيرة بغية إطلاع قطاعات أوسع من عامة الناس على هذه الدراسات وتقييم المرحلة التي وصلت إليها هذه المسائل تقييماً وافياً.

### الحواشي

(١) في الفقرة ٧ من قرارها ٢٦/١٩٩٦، رجت اللجنة الفرعية من الأمين العام أن يقوم، في جملة أمور، بدعوة الحكومات وهيئات الأمم المتحدة والوكالات المتخصصة والمنظمات الحكومية الدولية والمنظمات غير الحكومية إلى تزويد المقرر الخاص بالمعلومات ذات الصلة بإعداد تقريره. واستجابة لهذا الطلب، بعث الأمين العام إلى الحكومات بمذكرة شفوية ورسالة بتاريخ ٣ آذار/مارس ١٩٩٧. وأجابت حكومات البلدان التالية على المذكرة الشفوية: جامايكا والفلبين وقبرص والمملكة المتحدة لبريطانيا العظمى وايرلندا الشمالية والولايات المتحدة الأمريكية. وأجابت على رسالة الأمين العام هيئات الأمم المتحدة التالية: برنامج الأمم المتحدة للبيئة؛ لجنة التنسيق الإدارية؛ مركز شؤون نزع السلاح؛ إدارة دعم التنمية وخدمات الإدارة؛ دائرة الشؤون الإنسانية؛ إدارة شؤون الإعلام؛ المعهد الدولي للبحث والتدريب من أجل النهوض بالمرأة؛ منظمة الأمم المتحدة للطفولة؛ مؤتمر الأمم المتحدة للتجارة والتنمية؛ جامعة الأمم المتحدة. وأجابت على الرسالة الوكالات المتخصصة التالية: المنظمة البحرية الدولية؛ منظمة العمل الدولية؛ منظمة الأمم المتحدة للتربية والعلم والثقافة؛ منظمة الأمم المتحدة للتنمية الصناعية؛ اتحاد البريد العالمي؛ البنك الدولي؛ المنظمة العالمية للأرصاد الجوية. وأجابت على الرسالة المنظمتان الحكوميتان الدوليتان التاليتان: أمانة الكمونث واللجنة الأوروبية لحقوق الإنسان. وأجابت على الرسالة المنظمات غير الحكومية التالية: الاتحاد الدولي لنقابات العمال الحرة؛ شبكة المعلومات والعمل بشأن أولوية الغذاء؛ باكس رومانا. ووافقتا اللجنة الاقتصادية لأمريكا اللاتينية والكاريبي بمواد كثيرة تتعلق بهذا الموضوع. وتلقى المقرر الخاص أثناء عمله دعماً وتعاوناً من العديد من المنظمات غير الحكومية، وبشكل خاص من التآزر الجامعي العالمي ومركز أوروبا - العالم الثالث بجنيف، ورابطة الحقوقيين الأمريكيين، والرابطة الدولية للمحامين، ومركز الجنوب للدراسات الاجتماعية في سانتياغو بشيلي، الذي قدم مساندة في إعداد البيانات الإحصائية وكرّس الوقت اللازم لإجراء هذه الدراسات. واعتمد المقرر الخاص على دعم أمانة مركز حقوق الإنسان، عن طريق السيد لوقا لوبولي والسيد جون بيس، المكلف بإدارة فرع الاستقصاء والتنمية بالمركز. كما اعتمد المقرر الخاص، في وضعه هذا التقرير النهائي، على ما قدمته له جامعة إنديانا في بلومنتن، ومركز دراسات أمريكا اللاتينية والكاريبي ولجنة فولبرايت، التي أتاحت له مكتباتها وأولته الوقت الكافي للاستقصاء.

(٢) استُخدمت عبارة "التحجيم" للإشارة إلى تغير حجم الشركات ونقل عملياتها الانتاجية الثانوية وخدماتها إلى الخارج والاضطلاع بعمليات التكيف التنظيمية الداخلية.

(٣) "إن المواقبة الايديولوجية والحدثة الحقيقية لم تعودا، كما كانتا منذ ما لا يتعدى بضعة سنوات، النزعة التحررية المفرطة التي تلغي كل تنظيم من جانب الدولة، أو الرأسمالية المتوحشة التي لا يمكنها سوى إعادة تشكيل بنى الشركات من خلال صرف العاملين فيها على نطاق واسع بطرق تتصف بالقسوة والتكرار ... ولأسباب استخفافية بحتة ولا علاقة لها البتة بالأخلاق ولا بالتضامن ولا بالايديولوجية، فقد ذُهل الخبراء لدى حسابهم التكاليف الاجتماعية للإصلاحات الاقتصادية أو المالية. وإن مواقبة الحدثة اليوم تتمثل في استيعاب التكاليف الاجتماعية لعملية إعادة التشكيل الهيكلي تفاذياً لاندلاع الاضرابات، والاضطرابات أو تفسخ النسيج الاجتماعي، حيث لا يشعر الفقراء والأغنياء أنهم ينتمون إلى أمة واحدة". Jean Daniel، مدير مجلة Nouvel Observateur الأسبوعية. وقد وردت الترجمة الاسبانية في صحيفة El País، عدد ٣٠ أيار/مايو ١٩٩٧.

### الحواشي (تابع)

(٤) لهذا السبب فإن مؤشر توزيع الدخل النقدي المستخدم عادة في نظم الحسابات الوطنية والذي نستخدمه هنا، ليس ملائماً لأنواع المجتمع هذه. وعندما توجد نظم سابقة للرأسمالية وذات مجموعة واسعة من "الخدمات الشخصية" (دخل في شكل عمل، وعيناً، ونظم مستترة لاستئجار اليد العاملة)، يتعدّر القياس بواسطة هذه المؤشرات.

(٥) ثمة فرق هام في بعض البلدان بين توزيع الدخل "قبل اقتطاع الضرائب" و"بعد اقتطاع الضرائب". ولا يوجد هذا التمييز إلا في البلدان التي لديها نظام متطور إلى حد كبير في دفع الضرائب المباشرة التي، كما هو معروف، تكون منخفضة للغاية في بعض بلدان العالم الثالث، ويكون نظام التهرب من دفع الضرائب مرتفعاً للغاية. وفيما يتعلق بنظرية توزيع الدخل ومنهجيته، انظر مجموعتين من الدراسات أجريتا مؤخراً وتعطيان فكرة عن حالة المناقشة الجارية بشأن هذا الموضوع، هما:

Vania Boroah, Growth, Unemployment, Disribution and Goverment: Essays on Current Economic Issues. New York, Saint Martin Press, 1996, and The Distribution of the Economic Welfare in the 1980's, Peter Gottschalk, Bjorn A Gustaffson and Edward Palmer (eds.), Cambridge (England) and New York, Cambridge University Press, 1997.

ويرد استعراض للنظريات الاقتصادية المتعلقة بهذا الموضوع في Gordon Tullock, Economics of Income Redistribution. Boston, Kluwer Academic. 1997.

وما برحت المراجع والدراسات المتعلقة بتوزيع الدخل في الولايات المتحدة الأمريكية آخذة في الازدياد في السنوات الأخيرة، وهي تبين الأهمية التي يكتسبها هذا الموضوع. انظر Herman P. Miller, Income

Distribution in the United States.

دراسة أُعدت من أجل وبالتعاون مع مجلس بحوث علم الاجتماع، واشنطن، وزارة التجارة بالولايات المتحدة، مكتب الإحصاء، ١٩٦٦. على الرغم من تطبيق المنهجية المتعلقة بالأسر المعيشية ذاتها، تغطي الدراسة أرقاماً عن جوانب أكثر تعقيداً يتسع المجال لتناولها في هذا التقرير. انظر الدراسات الأمريكية، Peter Gottschalk and Sheldon Danzinger (eds.), New York, Russell Sage Foundation, Cambridge, Harvard University Press, 1995,

وفي Joel Nelson, Post Industrial Capitalism: Exploring Economic Inequality in America, Thousand Oaks Sage Publications, 1995; Poverty, Inequality, and the Future of Social Policy: Western States in the New World Order, Katherine McFate, Roger Lawson and William Julius Wilson, (eds.), New York., Russell Sage Foundation, 1995.

ويرتبط موضوع توزيع الدخل ارتباطاً وثيقاً بموضوع الفقر والتغيرات التي تحدث في السياسات الاجتماعية. للاطلاع على المناقشات التي جرت في الكونغرس بالولايات المتحدة، انظر

"Recent changes in the poverty rate and distribution of income".

جلسة استماع عُقدت أمام اللجنة الفرعية المعنية بالموارد البشرية والتابعة للجنة المعنية بالسبل والوسائل، مجلس النواب بالولايات المتحدة، الكونغرس الثاني بعد المائة، الدورة الثانية، ١٠ أيلول/سبتمبر ١٩٩٢، واشنطن.



الحواشي (تابع)

(٦) يُستخدم في الاقتصاد "معامل جيني"، وهو مؤشر حسابي للانتشار، ويتسم بقدر أكبر كثيراً من الدقة من النسبة ٢٠:٢٠، لكن فهمه يكون أصعب بالنسبة للعامة من غير المتخصصين. انظر البنك الدولي، World Development Indicators, 1997، الصفحات ٥٤ وما يليها.

(٧) يقدم البروفسور Johan Galtung ما يقول إنه "صورة استفزازية وتشاؤمية لحالة البشرية في أواخر القرن العشرين"، حيث تشهد مجتمعات كثيرة عمليتي إزالة هياكلها وإلغاء حضاراتها. وهو يقترح نموذج لتقسيم عمليتي الانشقاق والانهلال اللتين تعدان من سمات التنمية المعاصرة. انظر Johan Galtung، "The development of the concept of 'structural violence' and social development" in Development and Change, vol. 27, pp. 379-413. Oxford, Institute of Social Studies, Blackwell Publishers, 1996.

(٨) تقرير إيدي E/CN.4/Sub.2/1994/21، الفقرة ٢١.

(٩) هذه حجة باطلة عادة، وقد سبقت للإشارة إلى أنه لا توجد علاقة مباشرة بين توزيع الدخل والفق. ويمكن الذهاب إلى حد اللامعقول في المجادلة بأن المجتمعات البدائية، بالرغم من كونها شديدة الفقر، هي شديدة المساواة. ولا يبدو غريباً لأحد لديه وعي تاريخي كاف أن يفهم أن المساواة في الدخل هي جزء أساسي من التنمية في المجتمعات الحديثة والصناعية. ولا توجد في أي جزء من هذا التقرير نظرة "رومنطيقية" وساذجة فيما يتعلق بالمساواة وانعدامها. ونحن متفقون مع Galbraith عندما يقول إنه، بغية التحدث عن المساواة والمساواة، ينبغي أن تكون لدينا فكرة واضحة بأن المساواة المطلقة على الصعيد الاقتصادي غير موجودة وغير مرغوبة وأن انتقاد المساواة والفق من نظرة رومانطيقية مفترضة إلى "الانصاف التام" هو أمر لا ينم عن تفهم جيد للطبيعة البشرية. انظر John K. Galbraith، The Good Society: The Humane Agenda. Houghton Mifflin Company, Boston, 1996, p. 60.

(١٠) انظر تحليلاً مفصلاً متعلقاً بأوروبا في "Europe united or divided?", in: York Bradshaw and Michael Wallace, Global Inequalities, Indiana University, Pine Forge Press, 1996، الصفحات ١٢١ وما يليها.

(١١) Anthony Giddens, "Affluence, poverty and the idea of a post scarcity society" in Development and Change, (The Hague), vol. 27, No. 2, April 1996, pp. 365-378.

### الحواشي (تابع)

(١٢) نقصد هنا ما يسمى بـ "قوات حفظ السلم" التابعة للأمم المتحدة، التي ما برح تواجهها في العالم والطلب عليها آخذين في الزيادة باضطراد. كما نقصد به تواجد القوات الحكومية الإقليمية التي ما برحت أيضاً آخذة في التزايد، وخاصة التدخل في حالات محددة وفي بلدان معيّنة من جانب منظمات حكومية دولية أو منظمات غير حكومية مثل اليونسيف ومفوضية الأمم المتحدة لشؤون اللاجئين ولجنة الصليب الأحمر الدولية وأطباء العالم وأطباء بلا حدود والعديد من المنظمات الأخرى التي استخدمت في فترات معيّنة بوصفها فرق عمل دولية جديدة ذات طابع حكومي دولي وغير حكومي في الأراضي الوطنية. وليس من شك في أن هذا أثر متلازم من آثار العولمة.

(١٣) Lester C. Thurow, The Future of Capitalism: How Today's Economic Forces Shape Tomorrow's World, William Morrow and Company, New York, 1996, p. 42.

(١٤) Galbraith, op. cit., p. 60.

(١٥) A. B. Atkinson, "Bringing income distribution in from the cold", The Economic Journal, March 1997, p. 301.

يحلل المؤلف مجموعة البلدان الأعضاء في مجلس التعاون والتنمية في الميدان الاقتصادي، مبيّناً أن الاتجاه عام، مع وجود بعض الاستثناءات بوجه خاص في البلدان الإسكندنافية والمتوسطية (إسبانيا وإيطاليا بوجه خاص). ونظراً لصيق المجال، لا يسعنا التعليق على كل ما صدر من مؤلفات بشأن هذا الموضوع، وهي وافرة. وقد أجرى المركز الأوروبي للعمل والمجتمع، الذي يوجد مقره في ماستريخت، والمعهد الأوروبي للتعليم والسياسة الاجتماعية (باريس)، دراسة استقصائية تجلت في أعمال مختلفة عن الحالة في انكلترا والسويد والنمسا وإيطاليا وهولندا والنرويج وألمانيا. انظر The Crisis of Distributon in European Welfare States (ed.), Stoke-on-Trent (UK), Trentham Books, 1988.

وكثير مما جاء في التقرير مستمد من هذه الدراسات وغيرها التي سيُستشهد بها في موضع لاحق.

(١٦) Jeremy Brecher and Tim Costello, Global Village or Global Pillage: Economic Reconstruction from the Bottom Up. Boston, South End Press, 1994, p. 3.

(١٧) انظر Herald Times، ٢٧ شباط/فبراير ١٩٩٧، عدد خاص مكرس لـ Thompson. يقول Thurow إنه عندما يكتب الآسيويون عن رفاه العمال الأوروبيين لا يصدّقون ذلك: ف لديهم خمسة أسابيع من العطل، كما يتقاضون مكافأة بأجر شهر كامل في عيد الميلاد، إلخ.. إلخ... وليس من شك في أن منجزات نقابات العمال الأوروبية عبر القرن العشرين قد تجلت في مستوى مرتبات عال جداً، وعلى الأخص، في أوضاع عمل وضمان ربما تكون أفضلها في العالم. إن التكاليف الإجمالية لهؤلاء العمال بالغة الارتفاع. انظر Thurow، مرجع مذكور في موضع سابق، الصفحتان ١٦٧ و ١٦٨.

الهواشي (تابع)

(١٨) انظر، فيما يتعلق بالفلبين والغاية المطبيرة، Costello و Brecher، مرجع مذكور في موضع سابق، الصفحة ٢٥، وانظر، في الكتاب ذاته، حملات مكافحة إزالة الغابات في الأمازون وغيرها من التدابير التي يتخذها المجتمع المدني الدولي دفاعاً عن الغابات المحلية، الصفحات ٩١ وما يليها.

(١٩) يقوم Jeffrey Williamson في دراسة مثيرة للاهتمام طلبت إليه الاضطلاع بها منظمة التعاون والتنمية في الميدان الاقتصادي، بمقارنة فترة النمو والعولمة في أواخر القرن السابق بها في أواخر هذا القرن وما ترتب عليهما من نتائج بالنسبة لأوروبا. وهو يشير إلى وجود كثير من المصادفات بين ما يسميه الفترة الأولى من العولمة، في أواخر القرن التاسع عشر، والفترة الثانية من العولمة، في أواخر القرن العشرين. ففي الفترة الأولى، وقعت البلدان الأوروبية، الكثيرة السكان منها والزراعية، وبصفة أساسية في إيطاليا والبلدان المتوسطية، في دوامة من الفقر، في حين أن البلدان المحيطية التي كانت لديها إمكانيات زراعية، مثل الأرجنتين وأستراليا وكندا، والولايات المتحدة ذاتها، قد ازدادت ثراءً. وكانت نهاية القرن الماضي فترة عولمة هائلة، بفضل وسائط النقل العام من قطارات وسفن بخارية، والاتصالات السلكية واللاسلكية. وحدث تكامل تجاري متزايد، خصوصاً في مجال السلع الأساسية. ومعروف جيداً ما كان للحبوب، والقمح منها بوجه خاص، التي أنتت من "العالم الجديد"، من أثر في القضاء على الزراعة الأوروبية. ويقول المؤلف المذكور إنه قد يحدث ما يشبه ذلك في فترة العولمة الثانية الراهنة، بأن تعمل البلدان المحيطية الآخذة في العولمة على تحسين أوضاعها المعيشية وتكافئها الداخلي تحسيناً وافياً. "يبدو أن نهاية القرن التاسع عشر ونهاية القرن العشرين يشتركان في أكثر من العولمة والتقارب فقط. كما يبدو أن العولمة قد أحدثت في توزيع الدخل ذات الأثر الذي أحدثته في نهاية القرن الماضي. ويقال إن التفاوت سيزداد في البلدان الغنية بينما سيتناقص أو يهبط في البلدان الفقيرة". ويفيد Woods أن الشيء ذاته يحدث في نهاية القرن العشرين. ويذكر بأن العولمة قد بلغت ذروتها مع نشوب حرب ١٩١٤-١٩١٨، وأنه بدأت تسود، بعد ذلك، فترة من التقهقر، بين الحربين العالميتين وفي الخمسينيات. ويحلل المؤلف العلاقة التي كانت قائمة بين العولمة والهجرة، ويلاحظ أنه على الرغم من أن تلك العلاقة قائمة في يومنا هذا (على نحو ما ستبينه الفقرة ذات الصلة)، فهي تختلف تماماً وقد تؤدي إلى تغيير مفهوم العولمة. على أي حال، فهذا نوع من التحليل التاريخي المنير للاهتمام وي طرح فرضية مثيرة للجدل بشأن إمكانيات اندماج البلدان المحيطية اندماجاً مفيداً في العولمة. انظر Jeffrey G. Williamson, Globalization and Inequality Then and Now: the Late 19th and Late 20th Centuries Compared, Cambridge (Mass.), National Bureau of Economic Research, Working Papers Series, 1996.

(٢٠) أن ما حققته جمهورية أيرلندا في السنوات العشر الأخيرة من نمو اقتصادي لا يصدق هو مثال هام، نظراً لكون أيرلندا واحداً من بلدان أوروبا المحيطية. ومن الواضح أن هذه الحالة لا يمكن تعميمها على بلدان العالم الثالث، غير أنه توجد في آسيا وأفريقيا وأمريكا اللاتينية بلدان تسعى إلى الاندماج اندماجاً جديداً ومفيداً في الاقتصاد المعولم. وتخلص The Economist، بنبرة انتصارية قد تكون مفرطة، إلى ما يلي: "ثمة أمران تظهريهما أيرلندا بلا أي شك: أولهما، أن البلدان الصغيرة الواقعة على حافة المناطق التجارية الغنية بإمكانها أن تزدهر ازدهاراً جباراً. إن اعتبار بلد ما مبتلياً لكونه بلداً محيطياً هو أمر لا أساس له من الصحة. والثاني، إن العولمة، إذا ما تم الاندماج فيها عند أوجها، هي أسرع سبيل نحو الثراء". "Ireland shines", The Economist, 17 May 1997, p. 15.

الهواشي (تابع)

(٢١) يُقصد بعبارة "العولمة المنحرفة" تلك التي تقوم على استغلال القوى العاملة استغلالاً مفرطاً وعلى استخراج الموارد الطبيعية على نحو صار بالطبيعة وإتلاف بيئة البلدان المحيطة. الآخذة في الاندماج في العولمة بفضل إلغاء الحماية. انظر الحاشية ٢٢ أدناه.

(٢٢) أن الدور الذي تؤديه البيروقراطيات الدولية، سواء في تحديد المرتبات وتركيز الدخل أو في اتخاذ القرارات فيما يتعلق بتعيين مواقع الإنتاج، هو دور حاسم. وقد حله John K. Galbraith في كتابه *The Culture of Contentment*, Boston, 1992، وترجمته الفرنسية *La république des satisfaits*: La culture du contentement aux Etats-Unis, Ed. du Seuil, Paris, 1993.

(٢٣) تلقى المقرر الخاص العديد من البلاغات عن حالات محددة من هذا النوع في بلدان العالم الثالث. وكان أحد المواضيع الرئيسية موضوع "شركات" "maquila"، أو صنع الملابس. وقدّمت شبكة المعلومات والعمل بشأن أولوية الغذاء، في هايدلبرغ بألمانيا، تقريراً كاملاً عن شركة "Mandarin International" في السلفادور، ورد فيه ما يلي: معمل "Mandarin Maquila" كبير يُنتج الملابس بناءً على طلبات تعاقدية مقدمة من متعاقدين من الباطن يقومون بعد ذلك بتوريدها إلى تجار تجزئة رئيسيين في جميع أنحاء العالم. وكلمة 'maquila' مشتقة من فعل باللغة الإسبانية هو 'maquilar'، ومعناه تجميع. (التقرير المذكور أعلاه، الصفحة ٤). ووافقتنا منظمات غير حكومية أخرى بعلومات عن حالة "maquiladores"، أي معامل غير خاضعة للولاية الوطنية، حيث يعيش العمال ويعملون في نوبات متواصلة دون استراحة لفترات طويلة. ولا شك في أن هذه الأنشطة تماثل "أشكالاً جديدة من الرق" وتشكل انتهاكات صارخة لحقوق العمال وحقوق الإنسان. هذه الحالات وكثير من الحالات الأخرى هي أمثلة على ما نسميه هنا "العولمة المنحرفة".

(٢٤) يرى أستاذة جامعة إنديانا بذهول كيف أن العولمة تعمل على تزيق القارة الأفريقية بوجه خاص. انظر Bradshaw and Wallace، مرجع مذكور في موضع سابق. وإحدى النظريات التي يستعرضها الكتاب هي ضرورة قيام المراكز الاقتصادية في النظام الاقتصادي غير المقيّد بأنظمة هامة بالانتقال إلى مناطق تكون فيها اليد العاملة المنتجة أقل كلفة. هذه النزعة إلى تخفيض كلفة اليد العاملة سوف تقضي إلى نوع من "التصنيع المنحرف" في العالم الثالث، مع زيادة القوى العاملة الموظفة، ولكن، أيضاً، مع زيادة استغلالها وبؤسها. ومن شأن ذلك أن يؤدي، بشكل "مُعولم"، إلى تكرار حدوث حالة الاستغلال التي كانت سائدة أثناء التوسع الرأسمالي الذي حدث في القرن التاسع عشر، إلا أن الفرق هو أن من شأن ذلك أن يحدث اليوم بشكل مشتت ومُتَفَرّق.

(٢٥) انظر تقرير الأمين العام عن أثر أنشطة وأساليب عمل الشركات عبر الوطنية في التمتع الكامل بكافة حقوق الإنسان، ولا سيما الحقوق الاقتصادية والاجتماعية والثقافية والحق في التنمية، مع وضع المبادئ التوجيهية والقواعد والمعايير الدولية القائمة المتعلقة بهذا الموضوع في الاعتبار (E/CN.4/Sub.2/1996/12).

### الحواشي (تابع)

(٢٦) إن "إعادة تحضر" الريف في كثير من بلدان أمريكا اللاتينية قوامها ظهور بلدات وقرى فقيرة عند تقاطع الطرق في مناطق الصادرات الزراعية. وإن الوضع غير الثابت لهذه المستوطنات، وانعدام الأمن في أوضاع التوظيف والعمالة، واحتمال وجود أعمال شاقة، وتركيز الفقر والبؤس، هي بعض خصائص هذه الأشكال الجديدة من الرق. انظر Sara Lara Flores, "La flexibilidad del mercado de trabajo rural"

in Revista Mexicana de Sociología, Year LIV, No. 1, January-March 1992, pp. 29-49.

وفي العدد ذاته انظر H. Carton de Graumont, "Reflexiones sobre el mercado de trabajo en el campo latinoamericano".

وانظر Jimena Valdés S., Mujer, trabajo y medio ambiente. Los nudos de la modernización agraria, Editorial Centro de Estudios y Desarrollo de la Mujer, Santiago, 1992.

انظر أيضاً تقرير مكتب العمل الدولي المعنون "las condiciones de empleo y de trabajo en las plantaciones, el cumplimiento de las necesidades elementales, especialmente lo que se refiere a los trabajadores estacionales, las mujeres y los jóvenes",

جنيف، مكتب العمل الدولي، ١٩٨٩.

(٢٧) المادة ١١ من العهد الدولي الخاص بالحقوق الاقتصادية والاجتماعية والثقافية. وقد تم تناول هذا الموضوع في التقرير الأول للمقرر الخاص (E/CN.4/Sub.2/1995/14).

(٢٨) Guiddens، مرجع مذكور في موضع سابق، الصفحة ٣٧٦.

(٢٩) العهد الدولي الخاص بالحقوق المدنية والسياسية، الفقرة الثالثة من الديباجة.

(٣٠) إن حقوق الأفراد المنتمين إلى أقليات لغوية أو إثنية أو وطنية وحقوق الشعوب الأصلية هي ذات أهمية بالغة في هذا الشأن. وليس من قبيل المصادفة أن تكون هذه الحقوق أكثر الحقوق شأناً في فترة العولمة التي نحن بصدد تحليلها. انظر Gudmundur Alfredsson and Goran Melander, A Compilation of Minority Rights Standards. A Selection of Texts from International and Regional Human Rights Instruments and Other Documents. Lund, Raoul Wallenberg Institute, 1997.

انظر أيضاً تقرير الحلقة الدراسية التي أقامتها لجنة الحقوقيين الدولية في بوليفيا عام ١٩٩٦ عن الحقوق الاقتصادية والاجتماعية والثقافية للشعوب الأصلية، جنيف، ١٩٩٦.

(٣١) هذا ما قاله Xavier Gorostiaga، رئيس جامعة أمريكا الوسطى في نيكاراغوا، في اللقاء الدولي المعني بالنظام الاقتصادي الجديد والتنمية: التحدي الأخلاقي الذي يواجه القرن الحادي والعشرين، الذي قام بتنظيمه كل من الرابطة الدولية لأخلاقيات التنمية ومركز دراسات الواقع المعاصر التابع لجامعة الإنسانية المسيحية، في سانتياغو في الفترة من ٢٥ إلى ٣٠ تشرين الأول/أكتوبر ١٩٩٥.

### الحواشي (تابع)

(٣٢) للاطلاع على مفهوم "رفاه العيش"، انظر David Crocker, "Una ética civil global y una sociedad global?"

تقرير مقدم إلى اللقاء الدولي المعني بالنظام الاقتصادي الجديد والتنمية: التحدي الأخلاقي الذي يواجهه القرن الحادي والعشرين. وللإطلاع على مفهوم "جدول الأعمال الإنساني الجديد"، انظر، من بين منشورات أخرى، الكتاب الصادر مؤخراً عن John Kenneth Galbraith, *The Good Society: The Humane Agenda*، المذكور في موضع سابق. للاطلاع على مفهوم التنمية الإنسانية، يمكن الرجوع إلى التقارير السنوية لبرنامج الأمم المتحدة الانمائي؛ ومن زاوية نظرية، انظر Manfred Max Neef, *Desarrollo a Escala Humana*, Santiago, 1987, وأيضا Denis Goulet, "El desarrollo humano. La Verdadera riqueza y la eficiencia económica real", in: *Cristianismo y Sociedad*, Quito, Year XXXIII, Nos. 125 and 126, 1995, pp. 37-53.

(٣٣) انظر التقرير الأولي (E/CN.4/Sub.2/1995/14)، الذي تناولنا فيه هذه المسألة بالتفصيل.

(٣٤) إن البيانات التي وافانا بها البنك الدولي وصندوق النقد الدولي وغيرهما من المنظمات الدولية ليست دوماً مستوفاة. وفي حالة توزيع الدخل، فإن معظم البيانات هي عن عامي ١٩٩٣ و١٩٩٤. وعلى وجه الخصوص، فإن البيانات المتعلقة ببلدان منظمة التعاون والتنمية في الميدان الاقتصادي لم يتم استيفائها في تقرير البنك الدولي عن عام ١٩٩٦.

(٣٥) إن تقارير البنك الدولي المنشورة عام ١٩٩٦ تماثل تقاريره المنشورة عام ١٩٩٥، وهي تورد عموماً أرقام عام ١٩٩٤، التي لم يحدث تغير فيها. في هذه الأرقام الأكثر إجمالاً، تلزم فترات زمنية تزيد عن سنة واحدة.

(٣٦) Bradshaw and Wallace، مرجع مذكور في موضع سابق، الصفة ١٤١. والجدول التالي مأخوذ من رسم بياني وارد في الكتاب:

المساعدة الخارجية محسوبة كنسبة مئوية من الناتج الوطني الاجمالي عام ١٩٩٣

|      |          |      |                  |
|------|----------|------|------------------|
| ٠,٩٧ | الدانمرك | ٠,٣١ | سويسرا           |
| ٠,٨٩ | النرويج  | ٠,٣١ | أستراليا         |
| ٠,٨٢ | السويد   | ٠,٣٠ | النمسا           |
| ٠,٨٠ | هولندا   | ٠,٢٩ | اليابان          |
| ٠,٦١ | فرنسا    | ٠,٢٨ | المملكة المتحدة  |
| ٠,٤١ | كندا     | ٠,٢٧ | إيطاليا          |
| ٠,٣٨ | بلجيكا   | ٠,٢٣ | اسبانيا          |
| ٠,٣٧ | ألمانيا  | ٠,٢٢ | نيوزيلندا        |
| ٠,٣٧ | فنلندا   | ٠,١٨ | أيرلندا          |
| ٠,٣٥ | لكسمبرغ  | ٠,١٥ | الولايات المتحدة |
| ٠,٣٢ | البرتغال |      |                  |

### الحواشي (تابع)

(٣٧) انظر Control Ciudadano (Social Watch Group), informe de seguimiento de la Cumbre Social, Instituto del Tercer Mundo, Montevideo, March 1997. And "Distribution of net aid by Development Assistance Committee countries", World Development Indicators, World Bank, 1997, pp. 310 et seq.

(٣٨) انظر Human Development Report 1996, United Nations Development Programme, New York, Oxford University Press, 1996.

وثمة حالة توضح ذلك هي تناقص الأنشطة وتخفيض الميزانية لدى مؤسسة البلدان الأمريكية، التابعة لكونغرس الولايات المتحدة، منذ نهاية الحرب الباردة. ومن مظاهر هذا الاتجاه الذي بدأ في الظهور مؤخراً أن الرابطة الدولية للوكالات الخيرية، التي يوجد مقرها في جنيف والمكونة مما يزيد عن ١٠٠ منظمة واسعة الخبرة، قد قررت إغلاق مكاتبها بجنيف بسبب قلة الموارد اللازمة لمواصلة أعمالها.

(٣٩) Mariano Valderrama. "La cooperación internacional después de la guerra fría" دراسة أوعزت بالاضطلاع بها رابطة أمريكا اللاتينية للمنظمات الانمائية، ليما، ١٩٩٦.

(٤٠) إن البحث عن نتائج "مرئية" هو وهم ينتاب المرحلة الراهنة من التعاون الدولي، الذي يعاني صدمة اتهام الفعاليات الاقتصادية والسياسية له بأنه "غير ناجح". وأمام المشكلتين التاريخيتين والطويلتي الأجل المتمثلتين بالفقر والتخلف، فإن النتائج "المرئية" والقصيرة الأجل تبدو في كثير من الأحيان متناقضة ومضرة بنظرة ترى التنمية على أنها عملية مستدامة ذاتياً لا يمكنها إلا أن تكون طويلة الأجل.

(٤١) ثمة حالة من بين حالات أخرى كثيرة هي هايتي، التي كان لها حضور في هذا الشأن أثناء السنوات الأخيرة والتي شهدت، في أعقاب إقامة الديمقراطية فيها، تياراً ضعيفاً من التعاون. وقدم رئيس الولايات المتحدة مبلغاً قدره ١٠ ملايين دولار أثناء لقائه الأخيرة برئيس هايتي في إطار اجتماع رؤساء بلدان منطقة البحر الكاريبي. انظر Entrevista al Primer Ministro Rodney Smart, diario La Epoca, Santiago, 12 May 1997.

(٤٢) تلقى المقرر الخاص بلاغات شتى تتضمن تحليلاً لهذا الموضوع الذي سبق أن تناولته التقرير الثاني. وهو يبدو موضوعاً مثيراً لقدر كبير من القلق. وقد وافقنا إدارة الشؤون الإنسانية بالأُمم المتحدة بتعليق تبين فيه أن التوجيهات التي تعمل بها تتفق مع التقرير، حيث تقول: "من منظور التقليل من الكوارث الطبيعية، ينبغي للمساعدة الإنسانية ألا تكون مقتصرة على إجراءات قصيرة الأجل وسريعة الزوال، تبقى الضحايا معتمدين اعتماداً دائماً على الخارج، على الرغم من أن أنشطة الإغاثة هي أنشطة أساسية من أجل مساعدة المجتمعات المعنية على الخروج من الأزمات وضمان استعادتها عافيتها". وتؤكد أهمية الإجراءات الوقائية، وتشير إلى العلاقة القائمة بين الأوضاع التي تتيح التعرض للمخاطر من جهة واحترام حقوق الإنسان من جهة أخرى، بوصف هذه العلاقة عاملاً بالغ الأهمية. رسالة السيد Martin Griffiths، مدير مكتب جنيف التابع لإدارة الشؤون الإنسانية، ٢٣ نيسان/أبريل ١٩٩٧.

### الحواشي (تابع)

(٤٣) كثيراً ما يفرض معيار عام بشأن "حرية التجارة" يعود بالنفع على الشركات الكبيرة على حساب البلدان الصغيرة. وثمة مثال جيد على ذلك هو النقاش بشأن الموز الوارد من بلدان البحر الكاريبي الصغيرة الناطقة بالانكليزية والفرنسية. فالحصص المحددة لهذه البلدان في الجماعة الاقتصادية الأوروبية، وهي حصص لا تشكل بالنسبة للجماعة نسبة مئوية مرتفعة جداً من الاستهلاك، تتيح للبلدان المذكورة الابقاء على اقتصاد قائم على تجارة الموز الذي يتم شراؤه من صغار المزارعين. إن الضغط الرامي إلى إلغاء هذه الحصص سيفضي بكبار الشركات، مثل شركة Dole وشركة Standard Fruit إلى إحتكار السوق وإخراج صغار المنتجين الكاريبيين منها. وأشار جنرال أمريكي مكلف بمكافحة المخدرات إلى ما يترتب على ذلك من مخاطر، حيث إنه، في حال حرمان هؤلاء المزارعين من حصصهم في تجارة الموز، ربما يصبح من الممكن "إغراؤهم" بإنتاج المخدرات، وزراعتها ملائمة جداً في مزارعهم. وقال بصورة معبرة تماماً: "إنهم ينقلون هذه المشكلة إلى".  
The New York Times, 5, 6 and 7 May 1997.

(٤٤) أثناء مناقشة البند ٨ من جدول أعمال الدورة الثامنة والأربعين، قدم عضو اللجنة الفرعية، السيد خليفة، وهو خبير من مصر، تعليقات شتى مثيرة جداً للاهتمام بشأن التقرير، مشيراً إلى أن البيانات الأحدث عهداً ربما تبين أن الآثار المترتبة على العولمة من شأنها أن تحدث قدراً أكبر من التفاوت على الصعيد الوطني، واقترح علينا إدراج أحدث البيانات عهداً في تقريرنا النهائي. ومن المؤسف أن البيانات التي نشرها البنك الدولي في عام ١٩٩٦ هي عن عام ١٩٩٣ أو ما قبله.

(٤٥) اضطلعت جامعة الأمم المتحدة بدراسة استقصائية سمّتها "مشروع بشأن الفقر وتوزيع الدخل والرفاه أثناء الفترة الانتقالية" بلاغ وارد من رئيس الجامعة، السيد هايتور دي سوزا، ٢٤ نيسان/أبريل ١٩٩٧.

(٤٦) World Bank, World Development Report 1996, p. 69. هنغاريا هي البلد الذي أجرى أدنى قدر من التغيير في هيكل توزيع الدخل فيه (ازداد معامل جيني بمقدار نقطتين في الفترة بين ١٩٨٧/١٩٨٨ و ١٩٩٣) وتليها سلوفاكيا (ازداد ٤ نقاط) ثم بولندا (ازداد ٥) ثم الجمهورية التشيكية (٨) وبلغاريا (١١) وإستونيا (١٦) وروسيا (ازداد بين ١٤ و ٢٤ نقطة وفقاً لتقديرات مختلفة). ويشير تقرير البنك الدولي عن عام ١٩٩٦ إلى أن معامل جيني في الصين في عام ١٩٩٣ قد تجاوز جميع البلدان المذكورة آنفاً بمقدار ٣٨ نقطة، ما عدا إستونيا وروسيا. وأفاد التقرير أنه قد بلغ في فييت نام ٢٤ نقطة في عام ١٩٩٣. ولا توجد مؤشرات مقارنة في هاتين الحالتين الأخيرتين. انظر المرجع المذكور أعلاه. Table 4.1 Inequality

and poverty in selected transition economies. Figure 4.1 Gini coefficient in eight transition economies.

(٤٧) انظر CEPAL. Panorama Social de América Latina, 1996 p. 41. ويرد في النص المنفصل ما يلي: "إن ارتفاع مستويات التفاوت والجمود في توزيع الدخل هما خاصيتان ما برحتا سائدتين في المنطقة في التسعينات". وقد كرس جزء لا بأس به من التقرير، الذي صدر في شباط/فبراير ١٩٩٧، لمشكلة توزيع الدخل والفقر في أمريكا اللاتينية. ويتضمن التقرير جداول تتناول هذه الحالة في بلدان أمريكا اللاتينية بقدر كبير من التفصيل. لذلك لا نرى داعياً لتناولها مجدداً في هذا التقرير.

### الحواشي (تابع)



(٤٨) عُد في عام ١٩٩٦ مؤتمر قمة رؤساء بلدان أمريكا اللاتينية في مدينة فينيا دل مار بشيلي. وكان موضوع الاجتماع "التحديات التي تواجه القدرة على الحكم" في الديمقراطيات الناشئة. وفي كثير من المداخلات، ارتُئي أن الفقر وسوء توزيع الدخل هما العنصران اللذان لديهما أكبر قدرة كامنة على زعزعة الاستقرار. وسوء الطالع أن القمة لم تخلص إلى توافق في الرأي في مجال الاقتصاد الداخلي للبلدان.

(٤٩) في البلدان الفقيرة يتلقى ٢٠,٦٣ في المائة من الطلبة الذكور و١٧,٣٩ في المائة من الطلبة الإناث الدراسة الثانوية أو التعليم المتوسط. وفي البلدان المتوسطة الدخل، تبلغ هاتان النسبتان ٢٧,٤٨ في المائة لدى الذكور و٢٠,٦٤ في المائة لدى الإناث. وفي البلدان الغنية، تبلغ ٨٩,٥٥ في المائة لدى الذكور و٩٥,٨٦ في المائة لدى الإناث. في هذه البلدان، يجري السعي إلى بلوغ نسبة تقارب ١٠٠ في المائة في تلقي التعليم الأساسي أو الابتدائي والمتوسط أو الثانوي، وتتراوح مدة الدراسة عموماً في هاتين المرحلتين بين ١٠ سنوات و١٢ سنة. والهدف الذي وضعت إدارة الرئيس كلينتون هو بلوغ نسبة ١٠٠ في المائة بين الشبيبة في المرحلة الجامعية بحلول نهاية العقد، أي التعليم الأساسي الجامعي الذي تبلغ مدته ٤ سنوات. بيانات *Global Inequalities*، استناداً إلى بيانات اليونسكو والبنك الدولي، مرجع مذكور في موضع سابق، الصفحتان ٢٢ و ٢٣.

(٥٠) بيّن التقرير الثاني أنه، في أحد البلدان فقراً، ما برحت الميزانية العسكرية، في كثير من الأحيان، آخذة في الارتفاع، في حين أن الميزانية التعليمية ما برحت آخذة في الانخفاض. والمسؤولية في هذا الانتهاك للحقوق الثقافية، وخاصة للأطفال، تقع على البلدان التي تقوم ببيع الأسلحة، على أساس الائتمان في كثير من الأحيان، كما تقع على البلدان المشتريّة لها.

(٥١) Martine Xiberras *Les théories de l'exclusion, pour une construction de l'imaginaire de la déviance*, Preface de Julien Freund. Paris, Méridiens Klincksieck, 1993.

(٥٢) انظر *Voices of the Earth*, Victor Kaisepe (ed.), Amsterdam, 1996، حيث يرد شرح واضح عن تزايد حالة الاستبعاد التي تعانيها كثير من الشعوب الأصلية في العالم. وكثيراً ما يتيح الاستبعاد مناقشة مفاهيم الإدارة الذاتية. انظر *Indigenous Peoples: Experiences with Self-Government. Proceedings of the Seminar on Arrangements for Self-Determination by Indigenous Peoples within National States*, Amsterdam, 10 and 11 February 1994. Law Faculty, University of Amsterdam, W. J. Assies and A. J. Hoekema, (eds.), Internation Work Group for Indigenous Affairs document No. 76. Published by IWGIA and University of Amsterdam, Copenhagen, 1994.

(٥٣) Xiberras، مرجع مذكور في موضع سابق، Preface، p.12 تشير Martine Xiberras، في معرض تحليلها لعرى التضامن، إلى المبادئ التالية: "إن طبيعة العلاقة الاجتماعية تقوم على أساس التعاون والخدمة حيال مواقف الرفض وانعدام الثقة. ويقوم التضامن على أساس وجود المعايير التالية: التضحية التي يكون الأفراد مستعدين لتقديمها، وهم يتوقعون الشعور ذاته بالمقابل. فالاحساس بالولاء، ومن ثم، بث شعور بالثقة المتبادلة في نفوس أعضاء الجماعة ... وثمة تعريف مماثل لما هو مقدس؛ وبناء على هذا التعريف، يقر أعضاء الجماعة كافة بالشيء ذاته الذي يعتبرونه جميعاً أمراً "مقدساً" لديهم. (الصفحة ١٣٦). وتشكل حقوق الإنسان الشيء الوحيد "المقدس" المشترك بين البشر كافة، وهو أساس التضامن الدولي، على نحو ما ذكرنا في التقرير الأول، مستشهدين بالفيلسوف الألماني Jurgen Habermas.

الحواشي (تابع)

John Toye, "Is the Third World still there?" in: Development Studies: An Introduction (٥٤) through Selected Readings, Ron Ayres, (ed.), pp. 35-49, Greenwich University Press, 1995.

لا تشير المقالة إلى شيلي، فهي مجرد طُرْفَة لتوضيح الفكرة التي لدى العالم الأول عن العالم الثالث.

(٥٥) Thurow، مرجع مذكور في موضع سابق، الصفحتان ٩٢ و٩٣. يبين المؤلف أنه، بالنسبة لفلاح في قرية مكسيكية، لا تبدو كاليفورنيا بعيدة جداً ولا يخسر شيئاً في محاولة الوصول إلى مكان يبلغ فيه دخل الفرد ثلاثين ضعف الدخل في بلده. وأسوأ ما يمكن أن يحدث له هو أن يعيدوه من الحدود. وما يحدث مع المكسيك وأمريكا الوسطى ومنطقة البحر الكاريبي والولايات المتحدة يحدث أيضاً بين شمال أفريقيا وأوروبا، وبدرجة أقل، في آسيا. ويبين Thurow خطر احتمال إقامة "جيوب" من العالم الثالث داخل البلدان المتقدمة وأن يصبح ذلك طريقة لتفادي النزوح والتدخل الناتجين عن العولمة.

(٥٦) Bradshaw and Wallace، مرجع مذكور في موضع سابق، الصفحة ٣٦.

(٥٧) على سبيل المثال، فإن تحرير نظام القبول في التعليم العالي من القيود في جامعات الولايات المتحدة، وتكوين الحصص الإثنية، قد أثرا تأثيراً سلبياً في التحاق الطلبة ذوي الأصول الاسبانية أو الأفريقية - الأمريكية. "وفي كلية بركلي للحقوق بجامعة كاليفورنيا، قبل ١٤ من الطلبة السود في فصل قوامه ٧٩٢ طالباً، بينما بلغ عدد الطلبة السود المقبولين في العام الماضي ٧٥ طالباً. وحدث انخفاض مماثل بين الطلبة من أصل اسباني في كل من كليات الحقوق". وإن حظر الأفضليات العنصرية قد أفضى إلى تقليص عدد الطلبة المقبولين في الجامعات من الأقليات. International Herald Tribune, 20 May 1997, p.1. إن تدابير التمييز الإيجابي وتخصيص أعداد الطلاب المقبولين هي التدابير الوحيدة التي يمكن أن تكفل تكافؤ فرص التعليم والثقافة أثناء فترة التوازن بين جماعات الأقليات التي يتم التمييز ضدها.

(٥٨) Galbraith, The Culture of Contentment، مرجع مذكور في موضع سابق، الصفحات ١٢٨ وما يليها.

(٥٩) انظر تقرير اللجنة الاقتصادية لأمريكا اللاتينية والكاريبي، مرجع مذكور في موضع سابق، الفصل الخامس، الذي يتضمن بيانات تتعلق بالأرجنتين وأوروغواي وباراغواي وشيلي وفنزويلا والمكسيك وهندوراس، وتقارن بين عامي ١٩٩٠ و١٩٩٤. ففي المكسيك مثلاً، كان يوجد في عام ١٩٩٠ زهاء ٦٠٠ ١٠٥٠ طفل يعيشون في أسر وهيدة الزوجين. وكما هو معروف جيداً، تكون المرأة هي المسؤولة عادةً عن العناية بالأطفال. وفي عام ١٩٩٤، ارتفع هذا العدد إلى ٧٠٠ ١٢٢ ١ طفل، منهم ٨٠٦ ٠٠٠ طفل لا تلبى احتياجاتهم الأساسية.

(٦٠) انظر Sara Lara Flores, Jimena Valdés et al., Temporeras y Jornaleras en América Latina, Mexico, Nueva Sociedad, 1995.

(٦١) Galbraith, The Good Society, op. cit., p. 65.

الحواشي (تابع)

(٦٢)

World Bank, "What do we know about the poor?" World Development Report 1990, Oxford University Press, 1990, p. 24.

من المؤسف أن الدراسة المذكورة تبين أن البنك الدولي ما زال لا يعرف سوى القليل جداً عن الفقراء، كما أنه لا يقدم حلولاً من أجل إنهاء الفقر. وقد قام، بالاشتراك مع صندوق النقد الدولي، بفرض شروط قاسية على البلدان الفقيرة إلى درجة أنه قد بدأ يترتب على ذلك الآن نتائج اجتماعية، بل وسياسية كذلك. انظر "Their Africa problem and ours", New York Times Magazine, 2 March 1997، حيث يرد بحث صريح عن الحالة في أفريقيا ومسؤولية البلدان المتقدمة.

(٦٢) انظر Peter Gottschalk, Bjorn Gustafson and Edward Palmer (eds.), The Distribution of Economic Welfare in the 1980s, Cambridge University Press, 1997.

(٦٤) يؤكد تقرير المقرر الخاص، السيد لياندرو ديسبوي عن حقوق الإنسان والفقر المدقع (E/CN.4/Sub.2/1996/13)، المقدم إلى اللجنة الفرعية في آب/أغسطس ١٩٩٦، أن الفقر المدقع يشكل إنكاراً لحقوق الإنسان بكاملها.

(٦٥) وردتنا رسالة من اللجنة الأوروبية لحقوق الإنسان، مجلس أوروبا، توجه النظر إلى قضايا شتى نظرت فيها مؤخراً اللجنة الأوروبية لحقوق الإنسان، وأصدرت فيها أحكاماً تمييزية بحق أشخاص معينين بسبب عنصرهم أو وضعهم، وأنكرت فيها حقوقهم الاقتصادية. هذه القضايا هي ذات اهتمام كبير، حيث أنها تفتح أفقاً قضائياً جديداً. رسالة السيد Wolfgang Peukert، مدير وحدة قانون الدعوى وبحوثة، ٢٣ نيسان/أبريل ١٩٩٧.

(٦٦) هذه المقولة أساسها أنه، اعتباراً من عام ١٩٩٦، لن يكون هناك، من الناحية العملية، مقرر خاص معني بالحقوق الاقتصادية والاجتماعية والثقافية، حيث أن السيد لياندرو ديسبوي، المقرر الخاص المعني بمسألة حقوق الإنسان والفقر المدقع قد انتهت ولايته، وكذلك السيد الحاجي غيسه، المقرر الخاص المعني بمسألة الإفلات من العقوبات المتعلقة بالحقوق الاقتصادية والاجتماعية والثقافية، وولاية هذا المقرر الخاص المعني بتوزيع الدخل وقد أبدت آراء عديدة مؤداها أن من الخطأ أن تتخلى اللجنة الفرعية عن بحث هذا الجانب الأساسي من جوانب حقوق الإنسان.

المرفق

## الجدول أ(أ) - التوزيع الدولي للنتائج المحلي الإجمالي بالخميسات

(بملايين الدولارات المتداولة)

| ١٩٩٤       | ١٩٩٠       | ١٩٨٠       | ١٩٧٠      | ١٩٦٠      |               |
|------------|------------|------------|-----------|-----------|---------------|
| ٢٣ ٠٧٤ ٤٢٩ | ٢٠ ٢٣٣ ٩٦٦ | ١٠ ٠٠٨ ٣٤١ | ٢ ٣٤١ ٩٤١ | ١ ٠٣٠ ٦٥٨ | الخميس الأول  |
| ١ ٥٠٦ ٠٩٠  | ١ ٢٣٦ ٩٠٠  | ٩٣٨ ٢٢٢    | ١٣١ ٦٨٦   | ٧٦ ٢٤٦    | الخميس الثاني |
| ٢٧٩ ٠١١    | ٢٢٢ ٩٨٥    | ١٨٦ ١٣٩    | ٣٨ ٤٣٩    | ٢٤ ٣٥٨    | الخميس الثالث |
| ٩٠ ٠٤٣     | ٨٤ ١٦٤     | ٥٦ ٩٤٦     | ١٠ ٧٦٥    | ٨ ٨٧٩     | الخميس الرابع |
| ١٦ ٦١١     | ١٥ ٧٣٧     | ١٤ ٤٧٦     | ٢ ٦٦٧     | ٢ ٤٣٩     | الخميس الخامس |
| ٢٤ ٩٦٦ ١٨٤ | ٢١ ٧٩٣ ٧٥٢ | ١١ ٢٠٤ ١٢٥ | ٢ ٥٢٥ ٤٩٨ | ١ ١٤٢ ٥٧٩ |               |

## الجدول أ(ب) - التوزيع الدولي للنتائج المحلي الإجمالي بالخميسات

(النسبة المئوية من المشاركة)

| ١٩٩٤     | ١٩٩٠     | ١٩٨٠     | ١٩٧٠     | ١٩٦٠     |               |
|----------|----------|----------|----------|----------|---------------|
| % ٩٢,٤٢  | % ٩٢,٨٤  | % ٨٩,٣٣  | % ٩٢,٧٣  | % ٩٠,٢٠  | الخميس الأول  |
| % ٦,٠٣   | % ٥,٦٨   | % ٨,٣٧   | % ٥,٢١   | % ٦,٦٧   | الخميس الثاني |
| % ١,١٢   | % ١,٠٢   | % ١,٦٦   | % ١,٥٢   | % ٢,١٣   | الخميس الثالث |
| % ٠,٣٦   | % ٠,٣٩   | % ٠,٥١   | % ٠,٤٣   | % ٠,٧٨   | الخميس الرابع |
| % ٠,٠٧   | % ٠,٠٧   | % ٠,١٣   | % ٠,١١   | % ٠,٢١   | الخميس الخامس |
| % ١٠٠,٠٠ | % ١٠٠,٠٠ | % ١٠٠,٠٠ | % ١٠٠,٠٠ | % ١٠٠,٠٠ |               |

## الجدول ٢ - ترتيب البلدان حسب نوع توزيع الدخل فيها

| نسبة دخل الخُميس الأعلى دخلاً إلى دخل الخُميس الأدنى دخلاً |                                   |                                 |    |
|------------------------------------------------------------|-----------------------------------|---------------------------------|----|
| ١٩٩٥-١٩٩١                                                  | ١٩٩٠-١٩٨٥                         |                                 |    |
| الخُميس الأعلى/<br>الخُميس الأدنى                          | الخُميس الأعلى/<br>الخُميس الأدنى |                                 |    |
| البلدان المنخفضة الدخل                                     |                                   |                                 |    |
| ٤,٠                                                        | ٤,١                               | بنغلاديش                        | ١  |
| ٤,٢                                                        | ٤,٢                               | جمهورية لاو الديمقراطية الشعبية | ٢  |
| ٤,٤                                                        | ٤,٤                               | سري لانكا                       | ٣  |
| ٤,٧                                                        | ٤,٧                               | مصر                             | ٤  |
| ٤,٧                                                        | ٤,٧                               | باكستان                         | ٥  |
| ٥,٠                                                        | ٥,٠                               | الهند                           | ٦  |
| ٥,٣                                                        | ٦,٣                               | غانا                            | ٧  |
| ٥,٦                                                        | ٥,٦                               | فييت نام                        | ٨  |
| ٥,٩                                                        | ٥,٩                               | النيجر                          | ٩  |
| ٥,٩                                                        | ٤,٣                               | نيبال                           | ١٠ |
| ٦,٦                                                        | ٦,٦                               | تنزانيا                         | ١١ |
| ٧,١                                                        | ٧,١                               | أوغندا                          | ١٢ |
| ٨,٦                                                        | ٨,٦                               | مدغشقر                          | ١٣ |
| ٨,٦                                                        | ٨,٦                               | الصين                           | ١٤ |
| ١٢,٣                                                       | ١٢,٣                              | نيجيريا                         | ١٥ |
| ١٢,٩                                                       | ١٢,٩                              | زامبيا                          | ١٦ |
| ١٣,٢                                                       | ١٣,٢                              | نيكاراغوا                       | ١٧ |
| ١٥,١                                                       | ٢٣,٥                              | هندوراس                         | ١٨ |

| نسبة دخل الخُميس الأعلى دخلاً إلى دخل الخُميس الأدنى دخلاً |                                   |                    |    |
|------------------------------------------------------------|-----------------------------------|--------------------|----|
| ١٩٩٥-١٩٩١                                                  | ١٩٩٠-١٩٨٥                         |                    |    |
| الخُميس الأعلى/<br>الخُميس الأدنى                          | الخُميس الأعلى/<br>الخُميس الأدنى |                    |    |
| البلدان المنخفضة الدخل                                     |                                   |                    |    |
| ١٥,٦                                                       | ١٥,٦                              | زيمبابوي           | ١٩ |
| ١٦,٧                                                       | ١٦,٧                              | غينيا              | ٢٠ |
| ١٨,٢                                                       | ١٨,٢                              | كينيا              | ٢١ |
| ٢٨,٠                                                       | ٢٨,٠                              | غينيا الاستوائية   | ٢٢ |
| غير متاحة                                                  | ٤,٠                               | رواندا             | ٢٣ |
| غير متاحة                                                  | ٤,٨                               | أثيوبيا            | ٢٤ |
| غير متاحة                                                  | ٦,٥                               | ساحل العاج         | ٢٥ |
| غير متاحة                                                  | ١٣,٢                              | موريتانيا          | ٢٦ |
| غير متاحة                                                  | ٢٠,٧                              | ليسوتو             | ٢٧ |
| البلدان المتوسطة الدخل ذات متوسط الدخل المنخفض             |                                   |                    |    |
| ٢,٦                                                        | ٢,٦                               | سلوفاكيا           | ١  |
| ٣,٦                                                        | ٣,٦                               | الجمهورية التشيكية | ٢  |
| ٣,٧                                                        | ٣,٧                               | أوكرانيا           | ٣  |
| ٣,٨                                                        | ٣,٨                               | رومانيا            | ٤  |
| ٤,٧                                                        | ٤,٧                               | اندونيسيا          | ٥  |
| ٤,٧                                                        | ٤,٧                               | بلغاريا            | ٦  |
| ٥,٢                                                        | ٥,٢                               | ليتوانيا           | ٧  |
| ٥,٤                                                        | ٥,٤                               | كازاخستان          | ٨  |
| ٥,٧                                                        | ٣,٩                               | بولندا             | ٩  |

| نسبة دخل الخُميس الأعلى دخلاً إلى دخل الخُميس الأدنى دخلاً |                                   |                       |    |
|------------------------------------------------------------|-----------------------------------|-----------------------|----|
| ١٩٩٥-١٩٩١                                                  | ١٩٩٠-١٩٨٥                         |                       |    |
| الخُميس الأعلى/<br>الخُميس الأدنى                          | الخُميس الأعلى/<br>الخُميس الأدنى |                       |    |
| البلدان المتوسطة الدخل ذات متوسط الدخل المنخفض             |                                   |                       |    |
| ٦,٠                                                        | ٦,٠                               | جمهورية مولدوفا       | ١٠ |
| ٧,٠                                                        | ٧,٠                               | المغرب                | ١١ |
| ٧,٨                                                        | ٧,٨                               | تونس                  | ١٢ |
| ٨,٢                                                        | ٧,٣                               | جامايكا               | ١٣ |
| ٨,٥                                                        | ٧,٣                               | الأردن                | ١٤ |
| ٨,٦                                                        | ٨,٦                               | بوليفيا               | ١٥ |
| ٩,٤                                                        | ٨,٣                               | تايلند                | ١٦ |
| ٩,٧                                                        | ٩,٧                               | إكوادور               | ١٧ |
| ١٠,٣                                                       | ١٠,٥                              | بيرو                  | ١٨ |
| ١٤,٥                                                       | ١٤,٥                              | الاتحاد الروسي        | ١٩ |
| ١٥,٥                                                       | ١٥,٥                              | كولومبيا              | ٢٠ |
| ١٦,٧                                                       | ١٦,٧                              | السنگال               | ٢١ |
| ٢٢,٨                                                       | ٢٢,٨                              | قيرغيزستان            | ٢٢ |
| غير متاحة                                                  | ٦,٧                               | الجزائر               | ٢٣ |
| غير متاحة                                                  | ٧,٤                               | الفلبين               | ٢٤ |
| غير متاحة                                                  | ١٢,٧                              | كوستاريكا             | ٢٥ |
| غير متاحة                                                  | ١٣,٢                              | الجمهورية الدومينيكية | ٢٦ |
| غير متاحة                                                  | ١٦,٤                              | بوتسوانا              | ٢٧ |
| غير متاحة                                                  | ٢٩,٩                              | بنما                  | ٢٨ |
| غير متاحة                                                  | ٣٠,٠                              | غواتيمالا             | ٢٩ |

| نسبة دخل الخُميس الأعلى دخلاً إلى دخل الخُميس الأدنى دخلاً |                                   |               |    |
|------------------------------------------------------------|-----------------------------------|---------------|----|
| ١٩٩٥-١٩٩١                                                  | ١٩٩٠-١٩٨٥                         |               |    |
| الخُميس الأعلى/<br>الخُميس الأدنى                          | الخُميس الأعلى/<br>الخُميس الأدنى |               |    |
| البلدان المتوسطة الدخل ذات متوسط الدخل المرتفع             |                                   |               |    |
| ٣,٠                                                        | ٣,٠                               | بيلاروس       | ١  |
| ٣,٩                                                        | ٥,٢                               | هنغاريا       | ٢  |
| ٤,٠                                                        | ٤,٠                               | سلوفاكيا      | ٣  |
| ٦,٤                                                        | ٦,٤                               | تركمانستان    | ٤  |
| ٧,٠                                                        | ٧,٠                               | استونيا       | ٥  |
| ١٦,٢                                                       | ١٠,٣                              | فنزويلا       | ٦  |
| ١٧,٤                                                       | ١٧,٤                              | شيلي          | ٧  |
| ١٩,٢                                                       | ١٩,٢                              | جنوب أفريقيا  | ٨  |
| غير متاحة                                                  | ٥,٧                               | جمهورية كوريا | ٩  |
| غير متاحة                                                  | ٥,٠                               | يوغوسلافيا    | ١٠ |
| غير متاحة                                                  | ١١,٧                              | ماليزيا       | ١١ |
| غير متاحة                                                  | ١٣,٦                              | المكسيك       | ١٢ |
| غير متاحة                                                  | ٣٢,١                              | البرازيل      | ١٣ |
| البلدان المرتفعة الدخل                                     |                                   |               |    |
| ٤,٤                                                        | ٥,٨                               | اسبانيا       | ١  |
| ٤,٥                                                        | ٤,٥                               | هولندا        | ٢  |
| غير متاحة                                                  | ٤,٥                               | بلجيكا        | ٣  |
| غير متاحة                                                  | ٤,٦                               | السويد        | ٤  |
| غير متاحة                                                  | ٥,٨                               | ألمانيا       | ٥  |



| نسبة دخل الخُميس الأعلى دخلاً إلى دخل الخُميس الأدنى دخلاً |                                   |     |           |
|------------------------------------------------------------|-----------------------------------|-----|-----------|
| ١٩٩٥-١٩٩١                                                  | ١٩٩٠-١٩٨٥                         |     |           |
| الخُميس الأعلى/<br>الخُميس الأدنى                          | الخُميس الأعلى/<br>الخُميس الأدنى |     |           |
| البلدان المرتفعة الدخل                                     |                                   |     |           |
| ٦                                                          | فنلندا                            | ٦,٠ | غير متاحة |
| ٧                                                          | إيطاليا                           | ٦,٠ | غير متاحة |
| ٨                                                          | النرويج                           | ٦,٤ | غير متاحة |
| ٩                                                          | كندا                              | ٧,١ | غير متاحة |
| ١٠                                                         | الدانمرك                          | ٧,١ | غير متاحة |
| ١١                                                         | فرنسا                             | ٧,٥ | غير متاحة |
| ١٢                                                         | سويسرا                            | ٨,٦ | غير متاحة |
| ١٣                                                         | مقاطعة هونغ كونغ التابعة للصين    | ٨,٧ | غير متاحة |
| ١٤                                                         | نيوزيلندا                         | ٨,٨ | غير متاحة |
| ١٥                                                         | الولايات المتحدة                  | ٨,٩ | غير متاحة |
| ١٦                                                         | سنغافورة                          | ٩,٦ | غير متاحة |
| ١٧                                                         | أستراليا                          | ٩,٦ | غير متاحة |
| ١٨                                                         | المملكة المتحدة                   | ٩,٦ | غير متاحة |

| نسبة دخل الخُميس الأعلى دخلاً إلى دخل الخُميس الأدنى دخلاً |                                   |                                 |    |
|------------------------------------------------------------|-----------------------------------|---------------------------------|----|
| ١٩٩٥-١٩٩١                                                  | ١٩٩٠-١٩٨٥                         |                                 |    |
| الخُميس الأعلى/<br>الخُميس الأدنى                          | الخُميس الأعلى/<br>الخُميس الأدنى |                                 |    |
| ٢,٦                                                        | ٢,٦                               | سلوفاكيا                        | ١  |
| ٣,٠                                                        | ٣,٠                               | بيلاروس                         | ٢  |
| ٣,٦                                                        | ٣,٦                               | الجمهورية التشيكية              | ٣  |
| ٣,٧                                                        | ٣,٧                               | أوكرانيا                        | ٤  |
| ٣,٨                                                        | ٣,٨                               | رومانيا                         | ٥  |
| ٣,٩                                                        | ٥,٢                               | هنغاريا                         | ٦  |
| ٤,٠                                                        | ٤,٠                               | سلوفينيا                        | ٧  |
| ٤,٠                                                        | ٤,١                               | بنغلاديش                        | ٨  |
| ٤,٢                                                        | ٤,٢                               | جمهورية لاو الديمقراطية الشعبية | ٩  |
| ٤,٤                                                        | ٥,٨                               | اسبانيا                         | ١٠ |
| ٤,٤                                                        | ٤,٤                               | سري لانكا                       | ١١ |
| ٤,٥                                                        | ٤,٥                               | هولندا                          | ١٢ |
| ٤,٧                                                        | ٤,٧                               | اندونيسيا                       | ١٣ |
| ٤,٧                                                        | ٤,٧                               | بلغاريا                         | ١٤ |
| ٤,٧                                                        | ٤,٧                               | مصر                             | ١٥ |
| ٤,٧                                                        | ٤,٧                               | باكستان                         | ١٦ |
| ٥,٠                                                        | ٥,٠                               | الهند                           | ١٧ |
| ٥,٢                                                        | ٥,٢                               | ليتوانيا                        | ١٨ |
| ٥,٣                                                        | ٦,٣                               | غانا                            | ١٩ |
| ٥,٤                                                        | ٥,٤                               | كازاخستان                       | ٢٠ |
| ٥,٦                                                        | ٥,٦                               | فيت نام                         | ٢١ |

| نسبة دخل الخُميس الأعلى دخلاً إلى دخل الخُميس الأدنى دخلاً |                                   |                 |    |
|------------------------------------------------------------|-----------------------------------|-----------------|----|
| ١٩٩٥-١٩٩١                                                  | ١٩٩٠-١٩٨٥                         |                 |    |
| الخُميس الأعلى/<br>الخُميس الأدنى                          | الخُميس الأعلى/<br>الخُميس الأدنى |                 |    |
| ٥,٧                                                        | ٣,٩                               | بولندا          | ٢٢ |
| ٥,٩                                                        | ٥,٩                               | النيجر          | ٢٣ |
| ٥,٩                                                        | ٤,٣                               | نيبال           | ٢٤ |
| ٦,٠                                                        | ٦,٠                               | جمهورية مولدوفا | ٢٥ |
| ٦,٤                                                        | ٦,٤                               | تركمانستان      | ٢٦ |
| ٦,٦                                                        | ٦,٦                               | تنزانيا         | ٢٧ |
| ٧,٠                                                        | ٧,٠                               | المغرب          | ٢٨ |
| ٧,٠                                                        | ٧,٠                               | استونيا         | ٢٩ |
| ٧,١                                                        | ٧,١                               | أوغندا          | ٣٠ |
| ٧,٨                                                        | ٧,٨                               | تونس            | ٣١ |
| ٨,٢                                                        | ٧,٣                               | جامايكا         | ٣٢ |
| ٨,٥                                                        | ٧,٣                               | الأردن          | ٣٣ |
| ٨,٦                                                        | ٨,٦                               | بوليفيا         | ٣٤ |
| ٨,٦                                                        | ٨,٦                               | مدغشقر          | ٣٥ |
| ٨,٦                                                        | ٨,٦                               | الصين           | ٣٦ |
| ٩,٤                                                        | ٨,٣                               | تايلند          | ٣٧ |
| ٩,٧                                                        | ٩,٧                               | إكوادور         | ٣٨ |
| ١٠,٣                                                       | ١٠,٥                              | بيرو            | ٣٩ |
| ١٢,٣                                                       | ١٢,٣                              | نيجيريا         | ٤٠ |
| ١٢,٩                                                       | ١٢,٩                              | زامبيا          | ٤١ |
| ١٣,٢                                                       | ١٣,٢                              | نيكاراغوا       | ٤٢ |

| نسبة دخل الخُميس الأعلى دخلاً إلى دخل الخُميس الأدنى دخلاً |                                   |                  |    |
|------------------------------------------------------------|-----------------------------------|------------------|----|
| ١٩٩٥-١٩٩١                                                  | ١٩٩٠-١٩٨٥                         |                  |    |
| الخُميس الأعلى/<br>الخُميس الأدنى                          | الخُميس الأعلى/<br>الخُميس الأدنى |                  |    |
| ١٤,٥                                                       | ١٤,٥                              | الاتحاد الروسي   | ٤٣ |
| ١٥,١                                                       | ٢٣,٥                              | هندوراس          | ٤٤ |
| ١٥,٥                                                       | ١٥,٥                              | كولومبيا         | ٤٥ |
| ١٥,٦                                                       | ١٥,٦                              | زمبابوي          | ٤٦ |
| ١٦,٢                                                       | ١٠,٣                              | فنزويلا          | ٤٧ |
| ١٦,٧                                                       | ١٦,٧                              | غينيا            | ٤٨ |
| ١٦,٧                                                       | ١٦,٧                              | السنگال          | ٤٩ |
| ١٧,٤                                                       | ١٧,٤                              | شيلي             | ٥٠ |
| ١٨,٢                                                       | ١٨,٢                              | كينيا            | ٥١ |
| ١٩,٢                                                       | ١٩,٢                              | جنوب أفريقيا     | ٥٢ |
| ٢٢,٨                                                       | ٢٢,٨                              | قيرغيزستان       | ٥٣ |
| ٢٨,٠                                                       | ٢٨,٠                              | غينيا الاستوائية | ٥٤ |
| غير متاحة                                                  | ٤,٠                               | رواندا           | ٥٥ |
| غير متاحة                                                  | ٤,٥                               | بلجيكا           | ٥٦ |
| غير متاحة                                                  | ٤,٦                               | السويد           | ٥٧ |
| غير متاحة                                                  | ٤,٨                               | اثيوبيا          | ٥٨ |
| غير متاحة                                                  | ٥,٧                               | جمهورية كوريا    | ٥٩ |
| غير متاحة                                                  | ٥,٨                               | ألمانيا          | ٦٠ |
| غير متاحة                                                  | ٥,٩                               | يوغوسلافيا       | ٦١ |
| غير متاحة                                                  | ٦,٠                               | فنلندا           | ٦٢ |
| غير متاحة                                                  | ٦,٠                               | ايطاليا          | ٦٣ |

| نسبة دخل الخُميس الأعلى دخلاً إلى دخل الخُميس الأدنى دخلاً |                                   |                       |    |
|------------------------------------------------------------|-----------------------------------|-----------------------|----|
| ١٩٩٥-١٩٩١                                                  | ١٩٩٠-١٩٨٥                         |                       |    |
| الخُميس الأعلى/<br>الخُميس الأدنى                          | الخُميس الأعلى/<br>الخُميس الأدنى |                       |    |
| غير متاحة                                                  | ٦٤                                | النرويج               | ٦٤ |
| غير متاحة                                                  | ٦,٥                               | كوت ديفوار            | ٦٥ |
| غير متاحة                                                  | ٦,٧                               | الجزائر               | ٦٦ |
| غير متاحة                                                  | ٧,١                               | كندا                  | ٦٧ |
| غير متاحة                                                  | ٧,١                               | الدانمرك              | ٦٨ |
| غير متاحة                                                  | ٧,٤                               | الفلبين               | ٦٩ |
| غير متاحة                                                  | ٧,٥                               | فرنسا                 | ٧٠ |
| غير متاحة                                                  | ٨,٦                               | سويسرا                | ٧١ |
| غير متاحة                                                  | ٨,٨                               | نيوزيلندا             | ٧٢ |
| غير متاحة                                                  | ٨,٩                               | الولايات المتحدة      | ٧٣ |
| غير متاحة                                                  | ٩,٦                               | سنغافورة              | ٧٤ |
| غير متاحة                                                  | ٩,٦                               | أستراليا              | ٧٥ |
| غير متاحة                                                  | ٩,٦                               | المملكة المتحدة       | ٧٦ |
| غير متاحة                                                  | ١١,٧                              | ماليزيا               | ٧٧ |
| غير متاحة                                                  | ١٢,٧                              | كوستاريكا             | ٧٨ |
| غير متاحة                                                  | ١٣,٢                              | موريتانيا             | ٧٩ |
| غير متاحة                                                  | ١٣,٢                              | الجمهورية الدومينيكية | ٨٠ |
| غير متاحة                                                  | ١٣,٦                              | المكسيك               | ٨١ |
| غير متاحة                                                  | ١٦,٤                              | بوتسوانا              | ٨٢ |
| غير متاحة                                                  | ٢٠,٧                              | ليسوتو                | ٨٣ |
| غير متاحة                                                  | ٢٩,٩                              | بنما                  | ٨٤ |

| نسبة دخل الخُمَيس الأعلى دخلاً إلى دخل الخُمَيس الأدنى دخلاً |                                     |                                |    |
|--------------------------------------------------------------|-------------------------------------|--------------------------------|----|
| ١٩٩٥-١٩٩١                                                    | ١٩٩٠-١٩٨٥                           |                                |    |
| الخُمَيس الأعلى/<br>الخُمَيس الأدنى                          | الخُمَيس الأعلى/<br>الخُمَيس الأدنى |                                |    |
| غير متاحة                                                    | ٣٠,٠                                | غواتيمالا                      | ٨٥ |
| غير متاحة                                                    | ٣٢,١                                | البرازيل                       | ٨٦ |
| غير متاحة                                                    | ٨,٧                                 | مقاطعة هونغ كونغ التابعة للصين | ٨٧ |

**المصدر:** مركز دراسات الجنوب، سنتياغو، شيلي، استناداً إلى أرقام البنك الدولي وصندوق النقد الدولي وبرنامج الأمم المتحدة الإنمائي واللجنة الاقتصادية والاجتماعية لأمريكا اللاتينية والكاريبي، وإلى معلومات قدمتها الحكومات مباشرة إلى المقرر الخاص.

- - - - -